توافر أبعاد التنمية المستدامة في وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية)

Availability of sustainable development dimensions in the education policy document in the Kingdom of Saudi Arabia (an analytical study)

إعداد

أ.د. فاطمة بنت عبد الله البشر

Prof. Fatima Abdullah Al-Bashar

أستاذ الإدارة التربوية جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية

أحلام بنت علي العنزان

Ahlam Ali Al-Anzan

بشاير بنت عزام الرحيمي

Bashair Azzam Al-Rahimi

جيهار بنت صالح العتيبي

Jihar Saleh Al-Otaibi

باحثات دكتوراه إدارة تربوية - جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية

Doi: 10.21608/jasep.2024.382233

استلام البحث : ١٢ / ٦ /٢٠٢٤

قبول النشـــر: ٢٥ / ٦ / ٢٠٢٤

البشر، فاطمة بنت عبد الله و العنزان، أحلام بنت علي و الرحيمي، بشاير بنت عزام و العتيبي، جيهار بنت صالح (٢٠٢٤). توافر أبعاد التنمية المستدامة في وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية). ***المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر،٨(٤١) ، ٤٩٥ – ٥٤٠.

http://jasep.journals.ekb.eg

توافر أبعاد التنمية المستدامة في وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية)

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة توافر أبعاد التنمية المستدامة في وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية، وتقديم مقترحات يمكن أن تحسن من وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في توافر أبعاد التنمية المستدامة، استخدمت الباحثات المنهج الوصفي (تحليل المحتوى)"Content Analysis " لتطبيق الدراسة، وتم استخدام قائمة معايير أبعاد التنمية المستدامة كأداة للدراسة حيث تكونت من (٤) أبعاد، تضمنت (٣١) معياراً، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كالتالي:

- جاءت أبعاد التنمية المستدامة مرتبة حسب نسبة توافرها بوثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية.
- البُعد "الاجتماعي" في المرتبة الأولى، بنسبة (٤٨.٩١)، وبدرجة "متوسطة".
- البُعد "الاقتصادي" في المرتبة الثانية، بنسبة (٣٩.١٣)، وبدرجة "منخفضة".
- البُعد "البيئي" في المرتبة الثالثة، بنسبة (٧.٦١)، وبدرجة " منخفضة جدا".
- البُعد "التكنولوجي" في المرتبة الرابعة، بنسبة (٤.٣٥)، وبدرجة " منخفضة جدا".
- قدمت الدراسة مجموعة من المقترحات لتحسين وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.

Abstract:

The study aimed to identify the degree of availability of sustainable development dimensions in the education policy document in the Kingdom of Saudi Arabia, and to present proposals that could improve the education policy document in the Kingdom of Saudi Arabia in the availability of sustainable development dimensions. The researchers used the descriptive approach (content analysis) to implement the study. The list of standards for sustainable development dimensions was used as a tool for the study, as it consisted of (4) dimensions, which included (31) standards. The study reached a set of results as follows:

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

- The dimensions of sustainable development are arranged according to their availability in the education policy document in the Kingdom of Saudi Arabia.
- The "social" dimension ranked first, with a percentage of (48.91), and a "medium" degree.
- The "economic" dimension ranked second, with a percentage of (39.13), and a "low" degree.
- The "environmental" dimension ranked third, with a percentage of (7.61), and a "very low" degree.
- The "technological" dimension ranked fourth, with a percentage of (4.35), and a "very low" degree.
- The study presented a set of proposals to improve the education policy document in the Kingdom of Saudi Arabia in light of the dimensions of sustainable development

المقدمة:

تعبر السياسة التعليمية عن مجموعة المبادئ التي توجه مسار التعليم في أي دولة، وتشمل فلسفة ومراحل وأنواع وأهداف التعليم، والوسائل التي يتم من خلالها تحقيق هذه الأهداف، فصنع السياسة التعليمية التي تصاغ بمقتضاها بعض الخطوط العريضة المرشدة، والمبادئ العامة، لها دورٍ هام في تشكيل وتوجيه النظام التعليمي وبرامجه وخططه بكافة عناصره لتحقيق أهداف المجتمع.

وتبنى السياسة التعليمية على أسس علمية تساعد في وضع الخطط، وبناء البرامج، وتحديد آلياتها بقياس الأداء في النظام التعليمي، وفي تحديد الأطر والمبادئ والمسؤوليات الإدارية وحل كثير من المشاكل التربوية، وتوجيه واتخاذ القرارات الصائبة بما يضمن تطورها وتميزها ومنافستها للمؤسسات التعليمية الرائدة (المصري والضمرات ومخلص، ٢٠٢٤م، ص٣٩).

وتعد المملكة العربية السعودية من أولى الدول التي حرصت على وجود سياسة تعليمية تنبثق من الدين الإسلامي الذي تدين به الأمة عقيدة، وعبادة، وخلقاً، وشريعة، وحكماً، ونظاماً متكاملاً للحياة، حيث أصدرت في عام ١٣٩٠ه وثيقة سياسة التعليم لتكون المرجع الأساسي لنظام التعليم السعودي وأهدافه، وتخطيطه وكل ما يتعلق به من أحكام، وجاءت هذه الوثيقة لترسم للمملكة غاياتها واشتقت أهدافها وخططت برامجها في ضوء ثوابتها (عنايات، ٢٠٢٠م، ص٦٣٢).

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

رسمت وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية الخطوط العريضة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية، أداءً للواجب في تعريف الفرد بربه ودينه، وإقامة سلوكه على شرعه سبحانه وتعالي، وتلبية لحاجات المجتمع وتحقيقاً لأهداف الأمة (الشهوان، ٢٠١٢م، ص٤١٥).

ونظراً لأهمية التنمية المستدامة للمؤسسات الصناعية والاقتصادية، فهي للمؤسسات التربوية أكثر ضرورة وأهمية؛ كونها تعني بإعداد وتربية الانسان الذي يعد من أهم عناصر التنمية الشاملة والقائم على تنفيذها، فالتنمية لا يمكن الحديث عنها دون ربطها بالتعليم فهي الأداة الأساسية والوسيلة التي يعتمد عليها المجتمع في مواجهة المستجدات المحلية والعالمية، ولإصلاح منظومة التعليم لابد من تحول كامل لسياساته التي تشمل فلسفته وأهدافه، ولذلك لابد أن تتضمن سياساته متطلبات أبعاد التنمية المستدامة (العتيبي، ٢٠٢٤م، ص١٧).

وقد أشار الدوسري (٢٠١٩م) بأن وزارة التعليم توجهت إلى اصلاح سياسات التعليم كي تواكب رؤية المملكة ٢٠٣٠م، من خلال تجويد التعليم وتطويره، بالإضافة إلى تعزيز قدرة نظام التعليم السعودي على تلبية متطلبات التنمية بما يتوافق مع منظومة التعليم المعاصر مستقبلًا، ومن هذا المنطلق تأتي التنمية المستدامة في مقدمة المفاهيم التي يجب أن تشملها خطة تطوير السياسات التعليمية بالمملكة (ص٦٣٢).

وتتمثل أبعاد التنمية المستدامة قي البُعد الاجتماعي الذي يركز على الفرد، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان حياة كريمة وآمنة اجتماعيا تساعده على العيش، و تكفل له نصيب من الثروات الطبيعية، والخدمات دون الإضرار بالأجيال اللاحقة، كذلك البُعد الاقتصادي الذي يهدف إلى تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية، والمحافظة على استمرار الإنتاج وتحسين الدخل ومواجهة الفقر، كما يهدف البُعد البيئي إلى تعزيز قيم المحافظة على البيئة، والحد من السلوكيات البشرية التي تؤدي إلى تدهورها، أما البُعد التكنولوجي فيهدف إلى توظيف التكنولوجيا وتسخير الموارد الطبيعية والطاقة (السعدية والحبسية،٢٠٢٤م، ص ٢٥٣).

وكون التنمية المستدامة تمثل أرضية مشتركة لجميع العاملين في الميدان التربوي، فقد جاءت هذه الدراسة لتحليل بعض البنود الخاصة التي تضمنتها الوثيقة فهي محل نظر، ولعل من الأفضل تحديد درجة توافر أبعاد التنمية المستدامة في وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية.

مشكلة البحث:

أقرت منظمة اليونسكو (٢٠١٨م) بأن التعليم حق أساسي من حقوق الفرد وعامل مهم في تعزيز التنمية المستدامة، ونظرا لأن العالم يواجه تحديات بيئية، واجتماعية،

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

واقتصادية متزايدة يتعرض لها التعليم، فهناك حاجة متزايدة لدمج مفهوم التنمية المستدامة في جوانب التعليم وسياساته، وتؤكد أهداف الأمم المتحدة على أهمية التعليم الجيد كحجر زاوية للتنمية المستدامة، ودوره في تمكين الأفراد والمجتمعات من مواجهة التحديات العالمية والمساهمة في مستقبل أكثر استدامة(ص٩).

وبما أن المملكة العربية السعودية جزءًا من المنظومة العالمية، فقد تأثر نظامها التعليمي بعدد من التحديات، ومن أبرزها ظهور عدد من المشكلات التي يعاني منها التعليم العام في المملكة، وعلى رأسها مشكلة ضعف المخرجات، وقد أثبتت نتائج الاختبارات الدولية حيث احتلت المملكة لمراكزٍ متأخرة من بين الدول المشاركة، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك جمود السياسات التعليمية، وعدم تطورها منذ اصدار وثيقة التعليم (هويمل والعنادي ،٢٠١٥، ٢٧٣)، و ما أكده تقرير المنتدى الاقتصادي (٢٠١٥م) حول جودة التعليم عالميًا في المملكة العربية السعودية، وقد جاء ترتيبها متأخرًا بسبب وجود مشكلات يعاني منها نظام التعليم العام وسياساته.

وانطلاقًا من أهمية سياسة التعليم كونها جزءًا أساسيا من سياسة الدولة العامة، حظيت عملية إصلاح السياسات التعليمية وتطويرها في المملكة العربية السعودية أولوية، واهتمام لا يمكن تجاهله في خطط واستراتيجيات المملكة، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك العديد من الدراسات المحلية التي أوصت بضرورة تطوير وثيقة التعليم بالمملكة العربية السعودية؛ حيث أنها لم يجر عليها أي تعديل، أو تطوير لتلبي التغيرات والتحديات التي طرأت على المجتمع السعودي و العالم أجمع، وأن مضمون سياستها لم يتوافق تمامًا مع المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية، فهناك ما يلزم إضافته وتعديله لتتواءم معها، كما أن درجة تطبيق بنود هذه الوثيقة جاءت بدرجات متفاوتة، وربما أقل من المطلوب كدراسة كلا من (المنقاش، ٢٠٠٦؛ الدوسري، ٢٠١٩؛ البواردي، ٢٠٢٠؛ العتيبي، ٢٠٢٠؛ عنايات، ٢٠٢٠؛ القحطاني والحارثي، ٢٠٢٣؛ العتيبي، ٢٠٢٤).

وقد أثبتت نتائج دراسة (الرشيدي ومندني،٢٠١٧م) وجود الكثير من نقاط الضعف في السياسة التعليمية للملكة العربية السعودية من واقع تشخيص نظامها التعليمي، والتي تتمثل في: عدم تحديث وثيقة سياسة التعليم بالمملكة وربطها بالمتغيرات المحيطة (ص ٥٨٧). كذلك أشارت دراسة (الذوري، ٢٠٢١م) إلى وجود حاجة لإجراء المزيد من الدراسات والبحوث التي تدرس وتحلل سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء سياسات تعليمية دولية وعالمية، كأحد أهم شواهد تميز نظمها التعليمية، وإيجاد نقاط الضعف فيها، ومن ثم الاستفادة منها في تطوير وثيقة سياسة التعليم بالمملكة(ص٨٩٤).

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

ومن الضروري أن تستند سياسة التعليم إلى مقومات ومعايير واضحة تحدد منطلقات العمل التربوي ومجال فاعليته، وقد جاءت دراسة غوص(٢٠٢٠م) مؤكدة على إعادة صياغة معايير مستقبلية لسياسة التعليم حتى يسهل فهمها وتطبيقها، ومراجعة بنودها بصورة مستمرة، لتكون سياسة التعليم في المملكة قادرة على مواجهة العولمة، وأوصت هذه الدراسة بالاستفادة من نتائج البحوث العملية في إرساء معايير واضحة لسياستها المستقبلية.

ومن هذا المنطلق وعلى حد علم الباحثات فإنه لا يوجد دراسة سابقة تناولت تحليل وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توافر أبعادها (الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والتكنولوجية).

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة الحالي **في السؤال الرئيس التالي: ما درجة توافر أبعاد التنمية المستدامة في وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية؟**

أسئلة الدراسة:

١. ما درجة توافر بُعد التنمية المستدامة الاجتماعي في وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية؟

٢. ما درجة توافر بُعد التنمية المستدامة الاقتصادي في وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية؟

٣. ما درجة توافر بُعد التنمية المستدامة البيئي في وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية؟

٤. ما درجة توافر بُعد التنمية المستدامة التكنولوجي في وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية؟

٥. ما المقترحات التي يمكن أن تحسن من وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة؟

أهداف الدراسة:

١. التعرف على درجة توافر بُعد التنمية المستدامة الاجتماعي في وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية.

٢. التعرف على درجة توافر بُعد التنمية المستدامة الاقتصادي في وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية.

٣. التعرف على درجة توافر بُعد التنمية المستدامة البيئي في وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

٤. التعرف على درجة توافر بُعد التنمية المستدامة التكنولوجي في وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية.
٥. تقديم مقترحات ا يمكن أن تحسن من وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

يمكن توضيح أهمية الدراسة العلمية والعملية كما يلي:

أولًا: الأهمية العلمية:

ـ ندرة الأبحاث والدراسات المتعلقة بوثيقة السياسة التعليمية في الوطن العربي بشكل عام، وفي المملكة العربية السعودية بشكل خاص.
ـ تثري الدراسة الحالية المكتبة الأدبية السعودية الخاصة بالبحوث التحليلية بدراسة جديدة تتناول تحليل وثيقة سياسة التعليم السعودية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.
ـ يؤُمل بإذن الله تعالى أن تسهم الدراسة الحالية في توجيه أنظار الباحثين لإجراء مزيد من الدراسات التحليلية لوثيقة سياسة التعليم بالمملكة وربطها بمتغيرات أخرى.

ثانيًا: الأهمية العملية:

ـ الكشف عن تحقق أبعاد التنمية المستدامة في وثيقة سياسة التعليم للمهتمين، والباحثين، وصناع القرار في مجال التعليم.
ـ تقدم الدراسة مجموعة من أهم المعايير لتقييم تحقق أبعاد التنمية المستدامة في السياسات التعليمية، والتي يمكن الاعتماد عليها في نقد السياسات التعليمية لأنظمة تعليمية في دول مختلفة.
ـ يؤمل بإذن الله تعالى أن تفيد نتائج الدراسة المسؤولين بوزارة التعليم عن تطوير السياسات التعليمية، بدرجة توافر أبعاد التنمية المستدامة ببنود وثيقة سياسة التعليم بالمملكة.
ـ تقدم الدراسة مجموعة من المقترحات لتحسين وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة في تطوير السياسات التعليمية.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على الحدود الآتية:
ـ الحدود الموضوعية: تحليل وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء تحقق أبعاد التنمية المستدامة (الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي، التكنولوجي)، وتقديم مقترحات لتحسين وثيقة سياسات التعليم بالمملكة العربية السعودية.
ـ الحدود الزمانية: تم تحليل وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية خلال الفصل الثالث للعام الدراسي ١٤٤٥ـ١٤٤٦ه.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

مصطلحات الدراسة:

١. السياسات التعليمية: Educational policies

ـ عرفها العتيبي (٢٠٢٢، ٧٥) بانها: " المواد الدستورية العامة للتعليم، وهي التي تبين الأسس العامة التي يقوم عليها التخطيط لإنشاء مؤسساته، وتبين أهداف العملية التعليمية وتحدد مقاصدها سواء كانت هذه المواد مكتوبة معلنة بقرارات ومراسيم أو غير مكتوبة ولا معلنة إلا أنها ملاحظة ذهناً لدى المشرفين على مؤسسات التعليم والمنشئين لها والموجهين لمسيرتها".

ـ وتعرف إجرائيا بأنها: مجموعة القوانين والأنظمة واللوائح والتي تتضمن مجموعة من المبادئ أو الأفكار أو الاتجاهات التي تمثل الأطر العامة التي تضعها المملكة العربية السعودية لنظامها التعليمي، والغاية منها توجيه نظام التعليم السعودي والعملية التربوية، وترسيخ العدالة والمشاركة والمنهج العلمي.

٢. وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية:

هي وثيقة رسمية في المملكة صدرت عن اللجنة العليا لسياسة التعليم في عام ١٣٩٠ه، وتضمنت ٢٣٦ بندا تندرج تحت تسعة أبواب، وهي كالآتي: الأسس العامة التي يقوم عليها التعليم، غاية التعليم وأهدافه العامة، أهداف مراحل التعليم، التخطيط لمراحل التعليم، أحكام خاصة، وسائل التربية والتعليم، نشر العلم، تمويل التعليم، أحكام عامة، وتعد هذه الوثيقة هي المرجع الأساسي لنظام التعليم في المملكة العربية السعودية (الحربي والمهدي، ٢٠١٦م، ص٥٦).

٣. التنمية المستدامة: Sustainable Development

ـ عرفها العتيبي (٢٠٢٤، ٢٠) بأنها: " هي التنمية التي تلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافه، وترتكز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية، حيث يسهم راس المال البشري وتطويره في التنمية المستدامة وضمان بقاء المؤسسة في ساحة المنافسة".

ـ وتعرف إجرائيا بأنها: مستوى توافر أبعاد التنمية المستدامة (الاجتماعي، والاقتصادي، والبيئي، والتكنولوجي) بوثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية وتقاس من خلال تحليل محتوى الوثيقة بالاعتماد على قائمة معايير.

الإطار الأدبي للبحث: يتضمن الإطار الأدبي للدراسة قسمين الإطار النظري والدراسات السابقة.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الإطار النظري:

أولًا: التنمية المستدامة:

ـ مفهوم التنمية المستدامة:

هناك عدد من التعريفات التي تخص التنمية المستدامة، منها تعريف لجنة برونتلاند في أواسط الثمانينات من القرن العشرين: "بأنها التنمية التي تُعنى بحاجات المجتمع الحالي دون أن تمس بحقوق الأجيال القادمة" (قاقيش، ٢٠١٨، ص ٦٢).

بينما يعرّف الاتحاد الأوروبي لحماية الطبيعة (IUCN) التنمية المستدامة بأنها: "تحسين نوعية الحياة مع العيش ضمن القدرة الاستيعابية للنظم البيئية الداعمة" (الخرمان، ٢٠١٨، ص ٦).

في حين يعرفها الكيال (٢٠١٩م) بأنها "مفهوم شامل للتطور والنمو الاقتصادي، والسياسي، والثقافي والاجتماعي، فهو يربط الإنسان بموارده البيئية، وايجاد فرص للعيش الكريم للأجيال الحالية، والأجيال القادمة، فالتنمية المستدامة تهتم بتطوير وسائل الإنتاج بطرق لا تؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية، مع تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة"(ص ١٢).

وفي ضوء التعريفات السابقة، نستخلص أن أهم ما يميز مفهوم التنمية المستدامة هو ربطه بين النمو والاقتصاد والبيئة والمجتمع والتكنولوجيا، من خلال التقليل من استهلاك الطاقة، والمواد، وزيادة الانسجام مع الطبيعة، بما يضمن لها الاستمرارية بكفاءة كمصدر للحياة، لهذا لا يوجد مفهومًا محددًا للتنمية المستدامة، إذ أن الغرض من التنمية المستدامة هو استمرار تلك التنمية بحيث يتحقق منها فكرتين أساسيتين الأولى: هي الحاجة للحفاظ على مستوى أفضل للأفراد، أما الثانية: فتتمثل بالحدود القصوى لها من حيث تلبية احتياجات الحاضر والمستقبل، بأقل طاقة ممكنة من القدرة البيئية، وبما يتناسب مع مستوى التكنولوجيا والنظم الاجتماعية.

ـ أهداف التنمية المستدامة:

هي مجموعة من الأهداف العالمية التي وضعتها الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة على الصعيد الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، والتكنولوجي، وهذه الأهداف تسعى إلى تحقيق التوازن بين احتياجات البشرية الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وتتمثل أهداف التنمية المستدامة في القضاء على الفقر في جميع أشكاله في كل مكان، القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة.، وضمان حياة صحية جيدة وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الأعمار، وضمان توفير التعليم ذي الجودة والفرص التعليمية المتساوية للجميع، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

النساء والفتيات، وضمان توافر المياه النظيفة والصرف الصحي للجميع وإدارة الموارد المائية بشكل مستدام، وضمان وصول الجميع إلى طاقة ميسورة ونظيفة ومستدامة، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والعمل اللائق والابتكار. (الكيال، ٢٠١٩، ص ١٣):

ونستنتج ما سبق أن أهداف التنمية المستدامة تمثل إطاراً ضرورياً، وشاملاً لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والتكنولوجية، فمن خلال تحقيق هذه الأهداف، يمكننا بناء مستقبل أفضل للأجيال الحالية والمستقبلية، وتحقيق التنمية الشاملة التي تضمن العدالة للجميع. ولهذا فإن التزام الدول والمجتمعات بتحقيق هذه الأهداف يعكس الإرادة الجادة للعمل معاً من أجل النهوض بالبشرية والحفاظ على مواردها.

ـ أبعاد التنمية المستدامة:

تتجلى أبعاد التنمية المستدامة في مجموعة متنوعة من الجوانب تمتد من الاقتصاد، والاجتماع، إلى البيئة والتكنولوجيا، وهذه الأبعاد تمثل الأسس التي يجب أخذها في الاعتبار عند صياغة السياسات، وتنفيذ البرامج التنموية، حيث تعكس توازناً حقيقياً بين تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على البيئة واعتماد التكنولوجيا بشكل مستدام وفاعل، وتتمثل أبعاد التنمية المستدامة في الآتي:

١) البعد الاقتصادي:

يُقصد به "الاستدامة الاقتصادية"، والتي تعني تحقيق أقصى قدر من الإيرادات المالية، والربحية مع الاحتفاظ بالموارد المطلوبة ولفترة زمنية أطول، ووفقًا لهذا النهج يتعلق الشاغل الرئيس للتنمية المستدامة بكيفية تطوير الدول لاقتصادها، مع ضرورة الانتباه إلى أن النمو الاقتصادي السريع يحقق أقصى قدر من الفوائد، خاصة بالنسبة للبلدان النامية، ومن منظور التنمية المستدامة، يجب أن يكون النمو الاقتصادي ذو أثر سلبي محدود أو معدوم على البيئة (جرادات، ٢٠٢٣م، ص ٢٤).

ويرى الخرمان (٢٠١٨م، ص١١) أن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة أو الاستدامة الاقتصادية تكون في مجال المياه: ضمان الإمداد الكافي ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية، والصناعية، والحضرية، والريفية، في مجال الغذاء لرفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي في الإقليم والتصدير، وفي مجال الصحة لزيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية، والوقائية، وتحسين الصحة، والأمان في أماكن العمل، وفي مجال المأوى (السكن) والخدمات لضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

وبناءً على ذلك فإن تطبيق مبادئ التنمية المستدامة، يستدعي تدعيم، وتفعيل أدوات الاقتصاد البيئي بشكل جيد يساعد على استهلاك موارد الحاضر بأسلوب يراعي مصالح المستقبل، الأمر الذي يتطلب مجموعة من التشريعات لمواجهة السياسات الاقتصادية المتدنية، بالإضافة إلى التخلص من النظام الاقتصادي الدولي غير العادل.

٢) البعد الاجتماعي:

يشير هذا البعد إلى العلاقة بين الفرد والطبيعة، حيث تسعى التنمية المستدامة إلى النهوض بالواقع، وتحقيق الرفاهية والسعادة للفرد، وتحسين سبل العيش، والحصول على الخدمات التعليمية، والصحية، وتوفير الحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الفرد في التعليم والتعبير عن الرأي، بالإضافة إلى تنمية الثقافات المختلفة، وبالتالي فإن يتم تنفيذ هذه الأهداف يكون من خلال الأنظمة التعليمية (لقمان،٢٠٢٠م، ص١٣٦).

ويمكن توضيح المتطلبات الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة في التعليم، إشباع الحاجات الأساسية لكل الأفراد، وتمكينهم من تحقيق آمالهم في الحياة، مع إطلاق الطاقات الكامنة في المجتمع للإبداع والابتكار، وتعميق الشعور بالانتماء، وترسيخ الهوية دون تمييز، أو تفضيل بناء على لون، أو جنس، أو عرق، بما يحقق مبدأ المواطنة، وتحسين سُبل الحصول على الخدمات الصحية، والتعليمية، الأساسية، بشكل عادل ومتوازن يحقق المساواة بين أفراد المجتمع، مع تحقيق الرضا المجتمعي بكافة أشكاله الوظيفية والمالية والمعيشية، وإحداث تغيرات جذرية في النظم الاقتصادية، والتشريعية، والسياسية، والثقافية، لتحقيق الدعم الكافي للطبقات المهمشة، وتوفير أكبر قدر من الدعم لهم. (بديوي والصيرفي وسالم،٢٠٢٢م، ص٤٨)

كما وضحت دراسة (الرافعي،٢٠١٢م، ص ٣٨) انأن يعتمد التعلم على الأعمدة الأربعة للتربية (لنتعلم - لنعرف - ولنكون - وللعيش المشترك)، ويمكن للتعليم تحقيق ذلك على اعتبار أنه يقوم بدور حاسم في الاستجابة للتغيرات المتسارعة في شتى المجالات، تراعي التنمية مبدأ العدالة الاجتماعية بين الأجيال، بمعنى ألا يستأثر جيل بمنافع أو موارد بيئة محدودة، ثم يترك البيئة فقيرة للأجيال القادمة، يعني حماية حقوق الأجيال القادمة في بيئة غير مستنزفة، وتحقيق المشاركة الواسعة بين جميع الطبقات لحماية حقوق الأجيال الحالية والقادمة، وترشيد استخدام جميع موارد الاستدامة والاستمرارية في التنمية، بمعنى أن التنمية يجب أن تستمر من أجل الأجيال القادمة من أرض خصبة، ومياه نقية، وهواء نظيف، و تنمية الجوانب الثقافية،

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

والحضارية، والبيئية، إحياء روح التفاؤل والثقة، والاهتمام بالعملية الإدارية وتنمية الكوادر.

وبالتالي فإن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يركز على تعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية، وتعزيز حقوق الإنسان، وتحسين جودة الحياة للجميع، ويشمل ذلك توفير التعليم والرعاية الصحية، وتشجيع المشاركة المجتمعية، والسياسية لجميع شرائح المجتمع.

٣) البعد البيئي:

يُعرّفه بني حسن (٢٠٢٣م) بأنه" قدرة البيئة على القيام بدورها بشكل سليم، والحد من آثارها السلبية من أجل الوصول إلى بيئة متوازنة، ولا شك أن تحقيق التنمية البيئية يسهم في خلق بيئة صحية مستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية، وبالتالي يجب أن يكون للتنمية الاقتصادية أثرًا إيجابيًا يتماشى مع أهداف الاستدامة لتحقيق التوازن والاستمرارية"(٢٩).

وتعد التنمية البيئية أحد الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة، فالنظام المستدام بيئياً هو النظام الذي يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، ويهتم البعد البيئي للتنمية المستدامة بحماية البيئة عن طريق ترشيد استخدام الموارد المتجددة وغير المتجددة، والحفاظ على البيئة والتقليل من اختلال توازنها، فالتنمية المستدامة تعني حماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية، وعدم الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات التي تلوث المياه السطحية، والجوفية، فالاستدامة هي الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية، وحماية الأصناف الحيوانية، والنباتية، من خطر الانقراض والحد من التغير الكبير في استقرار المناخ العالمي وتدمير طبقة الأوزون، وترشيد استهلاك المياه (محفوظ، ٢٠٢٤، ص ٣٢).

ويرى (الخرمان، ٢٠١٨م، ص ١٠) أن تحقيق الاستدامة البيئية في المجالات الحيوية يكون في مجال المياه: تهدف إلى ضمان الحماية الكافية للمستنقعات المائية، والمياه الجوفية، وموارد المياه العذبة، والأنظمة الايكولوجية، وفي مجال الغذاء: تهدف إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي، والغابات، والمياه، والحياة البرية، والأسماك، وفي مجال الصحة: تهدف إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية، والأنظمة الايكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة، وفي مجال المأوى (السكن) والخدمات: تهدف إلى ضمان الاستخدام المستدام، والمثالي للأراضي، والغابات، والطاقة.

واستنادًا إلى ما سبق، فإن البعد البيئي للتنمية المستدامة يهدف إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية، والحفاظ على جودة البيئة، والتصدي لتغير

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

المناخ وتلوث الهواء والمياه، ويتطلب ذلك اتخاذ إجراءات للحد من استخدام الموارد الطبيعية، وتبني تقنيات الاستدامة.

٤) البعد التكنولوجي:

أضاف بعض الباحثين بعداً رابعاً للتنمية المستدامة، ويسمى بالبعد التكنولوجي، أو البعد التقني، الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيا تُستخدم بأكثر كفاءة وأقل قدر من الطاقة والموارد، وبما أن البعد التكنولوجي هو عنصر مهم في تحقيق التنمية المستدامة، فلا بد من التحول من الاعتماد على رأس المال الإنتاجي إلى الاعتماد على رأس المال البشري (غاي، ٢٠٢٤م، ص ص ٦٠٢-٦٠٣).

وتتطلب التنمية المستدامة ضرورة التحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ، تقلل من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد ممكن، كل هذا يحتاج إلى قوة بشرية يمكنها تحقيق هذا التحول التكنولوجي، ولديها القدرة على إعداد وتنفيذ برامج التوعية البيئية للحد من مشكلات التلوث وإيجاد حلول لها، ولن يتأتى هذا إلا من خلال برامج تعليم الكبار التي تستهدف ذلك، ومن شأن التعاون التكنولوجي الذي يهدف إلى سد الفجوة بين الدول الصناعية والنامية أن يزيد من الإنتاجية، وأن يحول دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة (الرافعي، ٢٠١٢، ص ٣٨).

ونستخلص من خلال الأبعاد الأربعة السابقة، إلى ضرورة تضمينها في السياسات والاستراتيجيات؛ لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات، والتي تعزز العدالة، والاستدامة، والازدهار، وبالتالي يأتي دور صانعي السياسات في تبني أساليب حياة وأنماط استهلاك مستدامة، وتعزيز التعاون الدولي والشراكات المحلية والعالمية، وبناء مستقبل أفضل للأجيال الحالية والقادمة.

ـ خصائص التنمية المستدامة:

تُعد التنمية المستدامة نهجًا شاملاً يهدف إلى تحقيق التوازن بين الاقتصاد، والاجتماع، والبيئة، وفيما يلي أبرز الخصائص الأساسية للتنمية المستدامة بالتداخل والترابط بين عناصرها المختلفة، حيث يتفاعل الاقتصاد والاجتماع والبيئة بشكل مترابط لتحقيق أبعادك التنمية المستدامة، والمشاركة المجتمعية، حيث يلعب كل فرد، وكل منظمة دوراً فعّالاً في عملية تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، وضمان استدامة الموارد، وتحسين الحياة على المدى البعيد، مع التركيز على تحقيق حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية، وتغطي جميع نواحي الحياة، بما في ذلك الاقتصاد، والاجتماع، والبيئة، وتسعى لتحقيق التوازن بينها، وتلبية الاحتياجات لجميع الأفراد في المجتمع دون التضحية بحقوق الأجيال المقبلة. (بني حسن، ٢٠٢٣م، ص ٢٧-٢٨)

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

وتأسيسًا لما سبق تعد هذه الخصائص بمثابة الركائز الأساسية لأبعاد التنمية المستدامة في تحقيق سياسات تعليمية مواكبة للتطورات العالمية، وبناء مستقبل مستدام.

ثانيا: وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية:

مفهوم السياسة التعليمية:

تنطلق السياسة التعليمية من الفلسفة التربوية التي يأخذ بها بلد ما، وتشمل المبادئ الأساسية للتربية، والخطوط العريضة، والغايات، والأهداف التي ترسمها الفلسفة الاجتماعية؛ من أجل النهوض بالوطن وتقدمه وتنميته، والحد من الفجوة بين المجتمعات المختلفة من خلال توفير التعليم للفئات المحرومة اجتماعيًا، واقتصاديًا (Rai Purl, 2017, p211).

وتعرفها وثيقة سياسة التعليم السعودية بأنها: "الخطوط العامة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم، أداءً للواجب في تعريف الفرد بربه ودينه وإقامة سلوكه على شرعه وتلبيةً لحاجات المجتمع وتحقيقاً لأهداف الأمة". (العتيبي والمنتشري، ٢٠٢٢، ص ٧٦)

في حين يعرف القحطاني والحارثي(٢٠٢٣م) السياسة التعليمية بأنها:" الاتجاهات العامة التي تضعها السلطات التعليمية لتوجيه العمل بالأجهزة التعليمية في المستويات المختلفة عند اتخاذ قراراتها، كما أنها تمثل الإطار العام للنظام التعليمي في أي دولة، ويوضح هذا الإطار العلاقة بين ما تحتاجه تلك الدولة، وما ينبغي أن تقوم به المؤسسات التعليمية، وتصاغ بواسطة إدارات مختصة وبمشاركة الفئات الفاعلة في المجتمع (ص ١٨٣)

فوثيقة سياسة التعليم تعد المرجع الأساسي لنظام التعليم السعودي وأهدافه، وتخطيطه وكل ما يتعلق به من أحكام، وجاءت لتعبر عن مجموعة من الأغراض من أهمها: الأغراض الدينية القائمة على الإيمان بالله ورسوله، والاهتمام بالموارد الدينية في جميع مراحل التعليم والأغراض التربوية والتعليمية العامة المحددة لمراحل التعليم المختلفة، حيث إن للدولة السعودية منذ نشأتها الأول ثوابت لا تحيد عنها، مشتقة من كتاب الله وسنة نبيه محمد ﷺ، الذي يتم في ضوئهما تحديد الأسس والغايات لأي مجال من مجالات الحياة، وفي مجال التعليم رسمت المملكة غاياتها واشتقت أهدافها وخططت برامجها في ضوء ثوابتها (القحطاني والحارثي، ٢٠٢٣م، ص ١٨٥).

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

مبادئ السياسة التعليمية في وثيقة سياسة التعليم:

شملت وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية مجموعة من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها السياسة التعليمية في المملكة، وقد ذكر الشهوان (٢٠١٢م) هذه المبادئ كالتالي(ص٤١٣):

١. **المبدأ الإيماني:** تضمين القيم والمبادئ الدينية الإسلامية في عملية التعليم، وتعزيز الوعي الديني والأخلاقي لدى الطلاب.

٢. **المبدأ الإنساني:** تطوير شخصية الطالب بشكل شامل وإعداده ليكون عضواً فعّالاً في المجتمع، وتعزيز قيم التسامح والتعاون واحترام حقوق الإنسان.

٣. **مبدأ العدل وتكافؤ الفرص التعليمية بين المواطنين:** ضمان توفير فرص التعليم المتساوية لجميع الطلاب دون تمييز بناءً على الجنس أو العرق أو الطبقة الاجتماعية.

٤. **المبدأ التنموي:** تطوير مهارات الفكر والإبداع والابتكار لدى الطلاب، وتحفيزهم على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

٥. **المبدأ العلمي:** التشجيع على التفكير العلمي والبحث العلمي واستخدام الأساليب العلمية في تعلم الطلاب وتطويرهم.

٦. **مبدأ التربية للعمل:** تنمية مهارات الطلاب واستعدادهم لدخول سوق العمل والمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد.

٧. **مبدأ التربية للقوة والبناء:** تعزيز القيم الوطنية والمواطنية وتحفيز الطلاب على بناء مجتمع قوي ومزدهر.

٨. **مبدأ التربية المتكاملة:** توفير تجربة تعليمية شاملة تشمل الجوانب العلمية، والثقافية، والاجتماعية، والدينية.

٩. **مبدأ الأصالة والتجديد:** الحفاظ على القيم، والتقاليد، الثقافية، والتاريخية للمملكة، مع الاستعداد لاعتماد التجديد والتطور في عملية التعليم.

١٠. **مبدأ التربية للحياة:** تمكين الطلاب ليكونوا أفراداً مسؤولين ومبدعين ومنتجين في مجتمعهم وبيئتهم.

وبناءً على ما سبق تعد هذه المبادئ الأساسية دليلاً على التزام المملكة بتوفير نظام تعليمي شامل، ومتكامل، يساهم في تطوير الفرد والمجتمع، لذا من الضروري للمؤسسات التعليمية التركيز على تحقيق هذه المبادئ، بما يساعد في بناء مستقبل مشرق للمملكة، حيث يتمتع الطلاب بفرص تعليمية متساوية وشاملة تمكنهم من تطوير مهاراتهم، وقدراتهم بشكل كامل، وهو ما يسهم في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

مدخلات النظام التعليمي في المملكة وفق وثيقة سياسة التعليم:

وفقًا لوثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، فإن هناك أربع مدخلات رئيسية للنظام التعليمي، وهي كالتالي (الصحفي والعجلان وابن حسن والمحيميد، ٢٠٢١م، ص ص ٩٧-٩٩):

١. **المدخل الأول (السياسات):** أشارت وثيقة سياسة التعليم في المملكة (١٣٩٠ه)، إلى أن غاية التعليم تتمثل في الفهم الصحيح للإسلام وغرس العقيدة في نفوس الناشئة، وإكسابهم القيم والمثل الإسلامية، بالإضافة إلى تزويدهم بالمعارف والمهارات المختلفة، وتنمية الاتجاهات السلوكية البناءة؛ لتطوير المجتمع السعودي اقتصاديًا، واجتماعيًا، وثقافيًا، وتهيئة الفرد ليكون عضوًا فعالًا في المجتمع (ص ص ٢-٥).

٢. **المدخل الثاني (الأهداف):** جاء في وثيقة سياسة التعليم في المملكة (١٣٩٠ه) ستة وثلاثون هدفًا للتعليم السعودي، واستنبط منها أربعة أهداف كبرى، وهي الهدف الديني من حيث بناء الفرد المسلم، والهدف العلمي في بناء الفرد لغويًا، ورياضيًا، وعلميًا، وحركيًا، والهدف النفسي من خلال مراعاة خصائص النمو للفرد، والهدف الخاص في العناية بفئات التربية الخاصة كالموهوبين والمتأخرين وذوي الإعاقة (ص ص ٤-٧).

٣. **المدخل الثالث (المعلمون):** ذكرت وثيقة سياسة التعليم في المملكة (١٣٩٠ه) أن إعداد المعلم يشترط فيه نوعين من الإعداد وهما: الإعداد الشرعي، والعلمي، مع تحديد حد أدنى لمدة الإعداد وهي ثلاث سنوات لمعلمي المرحلة الابتدائية، وأربع سنوات لمعلمي المرحلة المتوسطة والثانوية، مع المراعاة في عملية اختيار العاملين في القطاع التعليمي باشتراط أن يكونوا من ذوي الكفاءة الشرعية، والعلمية، والتربوية، والخلقية (ص ص ١٥-١٩).

٤. **المدخل الرابع (الطلاب):** حددت وثيقة سياسة التعليم في المملكة (١٣٩٠ه) سبع فئات لطلاب النظام التعليمي السعودي وهم: مرحلة الحضانة ورياض الأطفال، والمرحلة الابتدائية، والمرحلة المتوسطة، والمرحلة الثانوية، والمرحلة الجامعية، ومرحلة محو الأمية، ومرحلة التعليم الخاص (ص ص ١١-١٩).

ومن خلال النظر في المداخل الأربعة الرئيسة للنظام التعليمي، يظهر الالتزام الواضح بتوجيه العملية التعليمية باتجاه تحقيق الفوائد الدينية، والعلمية، والنفسية، والتربوية للمجتمع والفرد، لاسيما في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، والتي تهتم بالاستثمار في تطوير رأس المال البشري، ولضمان استمرارية تطوير النظام التعليمي في المملكة.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية

١. **دراسة (المنقاش،٢٠٠٦) بعنوان: " دراسة تحليلية لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ومقترحات لتطويرها". هدفت الدراسة** إلى تحليل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، الهدف من هذا التحليل هو معرفة مدى توافق هذه السياسة مع أهم المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية، ومعرفة مدى دقة صياغتها وتنفيذها على أرض الواقع، ومن ثم اقتراح التعديلات اللازمة عليها، فقد تم جمع وتلخيص وتصنيف أهم المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات، كما تمت مراجعة أدبيات الدراسة المتعلقة بصياغة وتنفيذ السياسة التعليمية لمعرفة مدى دقة صياغتها وتنفيذ بنودها، **وقد تم التوصل للنتائج التالية**: أن وثيقة سياسة التعليم في المملكة وضعت قبل أكثر من أربعة وثلاثين عاما، ولم يجر عليها أي تعديل، أو تطوير لتلبي التغيرات، والتحديات التي طرأت على المجتمع السعودي، وعلى العالم أجمع خاصة في مجال التعليم، و من ناحية صياغة السياسة التعليمية هناك بعض المشاكل في بنية النص لبعض البنود تحتاج لإعادة صياغة حتى يسهل فهمها، وتطبيقها، و من ناحية المضمون لم تتوافق سياسة التعليم السعودية تمامًا مع المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية ، فهناك ما يلزم إضافته والتأكيد عليه، رابعا: من ناحية تطبيق هذه السياسة لم يتم تطبيق بعض البنود، وبعضها كانت درجة تطبيقه أقل من المطلوب، والبعض الآخر تم تطبيقه.

٢. **دراسة (البراهيم، ٢٠١٤). بعنوان: "تطوير التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية". هدفت الدراسة** إلى فهم واقع التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية وأبعادها والعوامل التي تؤثر فيها، بالإضافة إلى تحديد المعوقات والتحديات التي تواجه تحقيقها، وتقييم واقع تطوير السياسات التعليمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في البلاد، **واستخدم الباحث** المنهج الوصفي المسحي بمدخليه الوثائقي والمسحي، وإعداد أداة الاستبانة لهذا الغرض ، وقد **أظهرت نتائج الدراسة** أن المملكة العربية السعودية مهتمة جداً بقضية تطوير التعليم في مدارسها، من خلال تطوير السياسات التعليمية بهدف تحقيق التنمية المستدامة، كذلك بذلت المملكة العديد من الجهود من أجل تحقيق التنمية المستدامة مثل: إنشاء المؤسسات التعليمية التي تخدم هذا الهدف كجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، كما بينت الدراسة مجموعة من التحديات الرئيسة لتحقيق التنمية المستدامة في المملكة تتعلق بالجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

٣. **دراسة (بورسلي، ٢٠١٧). بعنوان: "تطوير سياسات التعليم والتدريب لتعليم الكبار من أجل تنمية مستدامة: دراسة حالة دولة الكويت". هدفت الدراسة** إلى تسليط الضوء على تطوير سياسات التعليم والتدريب لتعليم الكبار من أجل تنمية مستدامة: دراسة حالة دولة الكويت. واستعرض البحث سياسات تعليم الكبار في دولة الكويت، والتي من بينها وجود هيكل بناء تنظيمي للنظام التربوي الكويتي، ووثيقة استراتيجية التعليم العام في دولة الكويت(٢٠٠٥ -٢٠٢٥)،وبرامج عامة تحقق غايات سياسة التعليم بالدولة، ففي السياسة التربوية توجد هناك آراء متضاربة ومتباينة حول القوي المشتركة في رسم هذه السياسة، و في النظام المركزي تتمتع السلطة المركزية بحق تحديد الاتجاهات العامة للسياسة التربوية وطبيعة المدارس وإنشائها، وأوضحت الدراسة أسس التعليم والتدريب في تعليم الكبار، وواقع التعليم التقني والمهني في نظام التعليم في مرحلة التعليم ما قبل المدرسة، والتعليم الأساسي، والثانوي، والعالي، ثم تطرقت الدراسة إلى مسار تخطيط التحليل الحرج لبيئة تعليم الكبار، فتحليل المسار الحرج هو أداة قوية تسهل وضع الجول الزمني للمُشرع وتخطيط موارد المشاريع المطلوبة ويمكن تطبيقها من خلال عدة خطوات منها: معرفة كل الأنشطة التي يجمعها المشروع وتحديد المخطط الشبكي بشكل دوري أثناء تنفيذ المشروع.

٤. **دراسة (نوى وآخرون، ٢٠١٨) بعنوان: "سياسات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة في الجزائر". هدفت الدراسة** إلى إبراز الدور الهام الذى تضطلع به سياسات التعليم العالي في الرفع من كفاءة، وجودة مخرجات المؤسسات التعليمية بما يواكب متطلبات، وأبعاد التنمية المستدامة، حيث سعت الجزائر جاهدة في تحقيق ذلك من خلال انتهاج سياسات تعليمية تخدم الطلبة بالدرجة الأولى، ومن جهة ثانية تمكن من تحقيق ما كان منتظرًا منها بسبب الكم الهائل لمخرجات الجامعة الجزائرية على حساب النوعية، والمنافي تماماً لمتطلبات سوق العمل في ظل غياب التخطيط للاحتياجات التعليمية في الجزائر والذى واكب انفصال السياسة التعليمية عن خطط التنمية، وبالتالي فشل التعليم في تحقيق التنمية المرجوة منه، والابتعاد كل البعد عن تحقيق متطلبات وأبعاد التنمية المستدام، **واستخدم الباحث** المنهج الوثائقي، **وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية**: إن انفصال المناهج والبرامج التعليمية عن الواقع المؤسساتي أدى إلى إخفاق المؤسسات التربوية والجامعات ومراكز التكوين الجزائرية في أداء دورها كمولد للموارد البشرية المؤهلة التي كان المفروض أن تستغل مباشرة من قبل المؤسسات الاقتصادية بعد التخرج، وإن غياب التنسيق بين مؤسسات التعليم والمؤسسات الصناعية، يؤدي إلى عدم إثراء الجانب التطبيقي

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

للخريج، والذي سينعكس سلبا على مواءمته عمليا لاحتياجات سوق العمل. بالإضافة إلى أن غياب التخطيط للاحتياجات التعليمية في الجزائر أدى إلى انفصال السياسة التعليمية عن خطط التنمية، وبالتالي فشل التعليم في تحقيق التنمية المرجوة منه. وإن التركيز عل الكم أدى إلى توجيه نفقات التعليم نحو زيادة عدد الهياكل البيداغوجية لاستيعاب العدد المتزايد من الطلبة وهذا على حساب الكيف والاهتمام بجودة العملية التعليمية وجودة مخرجاتها.

٥. **دراسة (الحربي، ٢٠١٩) بعنوان: "السياسة التعليمية ودورها في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، التعليم ٢٠٣٠: رؤية تحليلية". هدفت الدراسة** إلى إجراء تحليل شامل لدور السياسة التعليمية في الوطن العربي في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، كما هو موضح في رؤية التعليم ٢٠٣٠، **واعتمدت الدراسة** على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التحليل النقدي للسياسات التعليمية المعمول بها في الوطن العربي، ودراسة أثرها على تحقيق الهدف الرابع للتنمية المستدامة، **وأظهرت النتائج** أن السياسات التعليمية الفعالة تلعب دوراً حاسماً في تعزيز التعليم الشامل والمتساوي، وتحسين جودة التعليم، مما يسهم في تعزيز التنمية المستدامة.

٦. **دراسة (الدوسري، ٢٠١٩) بعنوان: " القيم الاقتصادية في سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية". هدفت الدراسة** إلى الكشف عن مدى تضمين القيم الاقتصادية في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، **واستخدمت الدراسة** المنهج الوصفي التحليلي من خلال أسلوب (تحليل المحتوى)، وتكوّن مجتمع الدراسة من محتوى وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، **وتوصلت الدراسة إلى نتائج**، منها: أن بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية تناولت العديد من القيم الاقتصادية، واختلفت في نسب التناول، وعدد التكرارات، فيما لم تتناول المحور الثاني (الاعتدال في الإنفاق)، وهذا مؤشر على أهمية القيم الاقتصادية وارتباطها بالتعليم، وجاء ترتيب محاور مقياس القيم الاقتصادية كما توفرت في بنود سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية على النحو التالي: محور (التنمية الاقتصادية) جاء بالمرتبة الأولى وبنسبة (٤٦.٧٨%)، محور (الإنتاج) جاء بالمرتبة الثانية وبنسبة (٤٠.٣٥%)، محور (العمل) جاء بالمرتبة الثالثة وبنسبة (١١.٦٩%)، محور (الادخار) جاء بالمرتبة الرابعة وقبل الأخيرة وبنسبة (١.١٧%)، محور (الاعتدال في الإنفاق) جاء في المرتبة الخامسة والأخيرة، وبنسبة (٠%)، ولم يذكر في بنود الوثيقة نصاً أو ضمناً.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

٧. **دراسة (القحطاني والحارثي، ٢٠٢٣) بعنوان: " السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية بين الواقع والمأمول في ضوء البعد العالمي للمنظومة التربوية المعاصرة: دراسة تحليلية ". هدفت الدراسة** إلى إجراء دراسة تحليلية للسياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية بين الواقع والمأمول في ضوء البعد العالمي للمنظومة التربوية المعاصرة، من خلال تحديد مضامين البعد العالمي للمنظومة التربوية المعاصرة، والتعرف على أبرز ملامح السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية، والكشف عن مدى توافر البعد العالمي للمنظومة التربوية المعاصرة في السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية، **واستخدم الباحث** المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل وثيقة سياسة التعليم في المملكة والدراسات السابقة التي تناولتها، **وتوصلت النتائج** إلى أن بعض معايير البعد العالمي للمنظومة التربوية غير مطبقة بشكل مناسب في سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية.

الدراسات الأجنبية:

١. **دراسة (Læssøe & Mochizuki, 2015) بعنوان: "الاتجاهات الحديثة في السياسة الوطنية للتعليم من أجل التنمية المستدامة وتغير المناخ". هدفت الدراسة** إلى التعرف على مدى التطوير الحادث في السياسات التعليمية في عدد من البلدان بهدف تحقيق التنمية المستدامة والنوعية بمخاطر التغير المناخي، وقد **اعتمدت الدراسة** على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال مراجعة الأدبيات العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة، وتكونت عينة الدراسة من ١٧ دولة، تم اختيارها بشكل عشوائي لتمثل الدول المتقدمة والدول النامية والاقتصادات الناشئة، وقد **توصلت الدراسة** إلى أن السياسات التعليمية الوطنية في هذه البلدان قد تطورت بشكل كبير بهدف تحقيق التنمية المستدامة ومراعاة التغير المناخي، إلا أنها ما زالت في حاجة إلى التحسين المستمر.

٢. دراسة. (Khadim et al., 2021). بعنوان: "تحليل محتوى وثيقة سياسة التعليم الوطنية ٢٠١٧ ومدى تضمينها للسياسات التعليمية الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة في باكستان".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تضمين وثيقة سياسة التعليم الصادرة عام ٢٠١٧ في باكستان لأبعاد وأهداف التنمية المستدامة، ولتحقيق هذا الهدف **قام الباحثون** بتحليل وثيقة سياسة التعليم في باكستان (٢٠١٧م) باستخدام برنامج N-Vivo لتحليل المحتوى النوعي، والتوصل إلى مدى تضمين الوثيقة لأبعاد التنمية المستدامة الرئيسية، وهي البعد المجتمعي، البعد الاقتصادي، والبعد البيئي، **وتوصلت الدراسة** إلى أن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة قد تم مناقشتها في وثيقة سياسة التعليم

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

٢٠١٧، إلا أن الوثيقة لم تتضمن خطة شاملة وتفصيلية لكيفية تطبيق هذه الأبعاد الثلاثة في السياسة التعليمية للدولة.

٣. **دراسة (İnce et al., 2022) بعنوان: "الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة في التعليم في تركيا: تحليل وثائق السياسة التعليمية". هدفت الدراسة** إلى تحليل السياسات التعليمية في تركيا، ودراسة أبعاد التنمية المستدامة المتضمنة في هذه السياسات، **و تم استخدام المنهج** الوصفي التحليلي لتحليل الوثائق وفحص المستندات الخاصة بسياسات التعليم في تركيا، وتكونت عينة الدراسة من الوثائق الرسمية للسياسة التعليمية في تركيا والدراسات المرتبطة بها، **وأظهرت نتائج الدراسة** أن أبعاد التنمية المستدامة قد وجدت طريقها بشكل متزايد إلى السياسات التعليمية في تركيا، وأن هناك اهتماما متزايداً من قبل الحكومة التركية بتبني ودمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في جميع عمليات التعليم.

٤. **دراسة (Kaur & Sharma, 2023) بعنوان: " تحديات السياسة التعليمية الجديدة ٢٠٢٠ في الهند لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة: مراجعة واسعة النطاق للأدبيات".هدفت الدراسة** إلى تقديم تقييم شامل للتحديات التي تواجه السياسات التعليمية الجديدة في الهند الصادرة عام ٢٠٢٠، والتي تهدف إلى تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وقد **استخدمت الدراسة** المنهج الوصفي التحليلي في استعراض الأدبيات العلمية المرتبطة بتحديات التعليم في الهند وسياساتها التعليمية، وذلك لتقديم تقييم شامل لسياسة التعليم الجديدة لعام ٢٠٢٠، **وأشارت نتائج الدراسة** إلى أن سياسة التعليم الجديدة لعام ٢٠٢٠م في الهند تهدف لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، من خلال إعادة صياغة البنية الأكاديمية، والمناهج، وآليات تنظيم المؤسسات التعليمية، والحوكمة، بهدف تعزيز مهارات ومعرفة المتعلمين وزيادة الوعي بالعدالة الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، وحماية التنوع البيولوجي، والاستهلاك المستدام والقضاء على الفقر، ومع ذلك تشير الدراسة إلى وجود تحديات مثل: نقص التمويل والتفاوت بين الجنسين والظروف الاقتصادية الاجتماعية والاختلافات السياسية التي قد تعيق تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. ومن اهم المقترحات التي قدمت خريطة طريق لصانعي السياسات التعليمية لتسهيل تنفيذ سياسة التعليم الجديدة لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

٥. **دراسة (Varadharaj, 2023) بعنوان: "أهداف التنمية المستدامة وسياسة التعليم الوطنية في الهند: دراسة تحليلية". هدفت الدراسة** إلى استكشاف مدى تضمين أهداف وأبعاد التنمية المستدامة في السياسة الوطنية للتعليم في الهند، حيث

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

تهدف سياسة التعليم الوطنية في الهند، التي تم إصدارها في عام ٢٠٢٠ إلى إحداث ثورة في نظام التعليم، والتوافق مع العديد من أهداف وأبعاد التنمية المستدامة، **وقد توصلت الدراسة** إلى أن العديد من جهود سياسة التعليم الوطنية في الهند تتلاءم مع أهداف التنمية المستدامة، حيث ركزت السياسة الوطنية للتعليم في الهند على تقديم التعليم ذو الجودة الذي يتضمن التوعية بالمساواة بين الجنسين، وحق المواطنين في المياه النظيفة والصرف الصحي، والعمل المناسب والنمو الاقتصادي، والمجتمعات المستدامة، والعمل المناخي، ولهذا أكدت الدراسة على الدور الأساسي للتعليم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز مستقبل أكثر عدالة وازدهارًا ووعيًا بالبيئة في الهند.

التعليق على الدراسات السابقة:

- اتفقت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في تناولها تحليل السياسات التعليمة، ولكنها لم تتفق معها في هدف تحليلها من حيث أبعاد التنمية المستدامة.
- تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أهداف دراسة العلاقة بين التنمية المستدامة والسياسات التعليمية، مثل دراسة (البراهيم، ٢٠١٤)، ودراسة (Læssøe & Mochizuki, 2015) ودراسة (نوى وآخرون، ٢٠١٨)، ودراسة (الحربي،٢٠١٩) ودراسة (İnce et al., 2022)، ودراسة (Varadharaj, 2023)، ودراسة (Kaur & Sharma, 2023)
- تشابهت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في النطاق الجغرافي للدراسة "المملكة العربية السعودية"، مثل دراسة المنقاش (٢٠٠٦)، ودراسة (البراهيم، ٢٠١٤)، ودراسة الدوسري (٢٠١٩)، ودراسة (الحربي،٢٠١٩)، ودراسة (القحطاني والحارثي، ٢٠٢٣).
- اختلفت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في النطاق الجغرافي، مثل دراسة (بورسلي،٢٠١٧)، ودراسة (İnce et al., 2022)، ودراسة (Varadharaj, 2023)، ودراسة (Kaur & Sharma, 2023).

الإطار التحليلي للدراسة:

تضمن الإطار التحليلي للدراسة الإجراءات التي تم اتباعها لتصميم قائمة المعايير، والخطوات التي تم من خلالها اجراء التحليل، كذلك تحليل محتوى الوثيقة وتفسير النتائج.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

أولا: منهجية وإجراءات التحليل.

- **منهج الدراسة:**

استخدمت الباحثات المنهج الوصفي، باستخدام أحد أنواعه وهو (تحليل المحتوى) "Content Analysis "، ويعرف تحليل المحتوى بأنه:" مجموعة الأساليب والإجراءات الفنية التي صممت لتفسير النصوص المكتوبة، والرسومات والصور، والأفكار، المتضمنة في الوثائق والكتاب أو المنهاج" (العبري،٢٠٠٤، ص١٢). كما أن اتباع أسلوب تحليل المحتوى يكون فيه الباحث أقل تحيزًا وأكثر موضوعية عن طرق البحث الأخرى؛ وذلك بسبب الطبيعة الكمية الظاهرة التي يتصف بها (العساف، ١٤٢٧ه، ص٢٤٣).

١. إعداد قائمة المعايير

- تحديد الهدف من قائمة المعايير وهو حساب مدي توافر أبعاد التنمية المستدامة في وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية من خلال اعداد دراسة تحليلية.
- الاطلاع على الأدب النظري حول أبعاد التنمية المستدامة والقضايا والمفاهيم التي ترتبط بها، وثيقة السياسات التعليمية بالمملكة العربية السعودية.
- مراجعة المحتوى والأدوات الخاصة بالدراسات السابقة ومن أكثر الدراسات التي استفادت الدراسة الحالية من أدواتها لصياغة قائمة المعايير: دراسة السعدية وآخرون (٢٠٢٤)، دراسة العتيبي (٢٠٢٠)، الدوسري (٢٠١٩)، المنقاش (٢٠٠٦).
- مراعاة صياغة المعايير بطريقة مفهومة وواضحة، والتركيز على المفاهيم والقضايا الخاصة بالتنمية المستدامة المرتبطة بالتعليم وقد تم تقسيم قائمة المعايير إلى أربع أبعاد، تمثل أبعاد التنمية المستدامة هي: (الاجتماعي، والاقتصادي، والبيئي، والتكنولوجي).
- تم اختيار مقياس ليكرت الثلاث للحكم على درجة توافر الأبعاد (توافر بدرجة مرتفعة، توافر بدرجة متوسطة، توافر بدرجة منخفضة).
- الصدق الظاهري (عرض قائمة المعايير على المحكمين) ثم عرض قائمة المعايير على عدد (٣) من أعضاء هيئة التدريس- ملحق (٢)، لإبداء الرأي حول مدى وضوح المعايير، ومدى ملاءمتها لما وضعت لأجله وقياسه، ومدى مناسبة المعايير للبعد الذي تنتمي إليه، مع وضع التعديلات والاقتراحات التي يمكن من خلالها تطوير قائمة المعايير.

وبناءً على التعديلات والاقتراحات، قامت الباحثات بإجراء التعديلات اللازمة التي اتفق عليها المحكمين، وهي كالآتي:

- التصحيح اللغوي والاملائي لبعض المعايير.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

- إضافة معايير جديدة للأبعاد.
- تغيير مقياس ليكرت الثلاثي إلى الخماسي حتى يكون أكثر دقة في قياس درجة التوفر.
- بناء قائمة المعايير في صورتها النهائية: تكونت قائمة المعايير من عدد (٤) أبعاد، وفق مقياس ليكرت الخماسي ملحق (١) كما يلي:
- البُعد الاجتماعي تكون من (٨) معايير.
- البُعد الاقتصادي تكون من (٧) معايير.
- البُعد البيئي تكون من (٨) معايير.
- البُعد التكنولوجي تكون من (٨) معايير.

٢. خطوات التحليل

- **وحدات التحليل**: تختلف وحدات التحليل التي تستخدم في تحليل المحتوى؛ فقد تكون كلمة، جملة، فقرة، وتم اختيار "الفكرة" كوحدة لتحليل المحتوى؛ لأنها أكثر شمولًا من غيرها؛ سواء كانت كلمة، أو جملة، وذلك في التعبير أبعاد التنمية المستدامة في بنود وثيقة سياسة التعليم بالمملكة.
- **درجات توافر التكرارات**: للحكم على درجة توافر المعيار أو البُعد بالوثيقة وهي كالتالي:

جدول (١) النسب المئوية لدرجات توافر الأبعاد

درجة التوافر	النسبة المئوية	
	إلى	من
متوافر بدرجة منخفضة جداً	%٢٠	%٠
متوافر بدرجة منخفضة	%٤٠	أكبر من ٢٠%
متوافر بدرجة متوسطة	%٦٠	أكبر من ٤٠%
متوافر بدرجة عالية	%٨٠	أكبر من ٦٠%
متوافر بدرجة عالية جدا	%١٠٠	أكبر من ٨٠%

حساب الثبات الكلي لتحليل المحتوى: تم حساب الثبات لكل بُعد من أبعاد التنمية المستدامة، من خلال حساب الثبات الكلي للتحليل بمعادلة (هولستي Holisty) التي تم توضيحها في طعيمة (١٤٢٥م، ص ٢٢٦) والتي يتم الاعتماد عليها في حساب أدوات تحليل المحتوى حساب النسبة المئوية للاتفاق بين الباحثات الأولى (أحلام العنزان باحثة دكتوراه، جيهار العتيبي باحثة دكتوراه) والثانية (بشاير الرحيمي باحثة دكتوراه، أ.د. فاطمة البشر عضو هيئة تدريس):

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

$$R= 2* (C1,2)/ (C1) + (C2) =$$

حيث إن (R) هي معامل ثبات التحليل، و (C1,2) هي عدد الوحدات المتفق عليها بين التحليلين، و(C1) هي نتائج التحليل الأول، و(C2) هي نتائج التحليل الثاني.

جدول (٢) معامل ثبات تحليل محتوى وثيقة التعليم

الابعاد	الباحثة الأولى	الباحثة الثانية	الاتفاق	معامل الثبات
الاجتماعي	٤٥	٤٨	٤٥	٠.٩٧
الاقتصادي	٣٧	٣٦	٣٦	٠.٩٨
البيئي	٨	٧	٧	٠.٩٣
التكنولوجي	٤	٤	٤	١.٠٠
الثبات الكلي للأبعاد	٩٤	٩٥	٩٢	٠.٩٧

ويتضح من الجدول (٢) أن نسب الثبات عالية بين أبعاد التنمية المستدامة؛ حيث تراوحت بين ٠.٩٣ - ١.٠٠، وبلغ الثبات الكلي لتحليل الوثيقة ٠.٩٧، وهي نسب يمكن الوثوق بها لثبات نتائج تطبيق تحليل محتوى وثيقة سياسات التعليم بالمملكة العربية السعودية، وهذا يدل على وضوح أبعاد التنمية المستدامة، مما أدى إلى نتائج متقاربة بين تحليل الباحثة الأولى وتحليل الباحثة الثانية.

- **تجهيز الوثيقة:** لإتمام عملية التحليل قامة الباحثات بتنفيذ الإجراءات التالية:

- طباعة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية وترقيم صفحاتها حيث تكونت من (غلاف، وفهرس، وعدد ٢١ صفحة) حتى يتم الإشارة أليهم في التحليل.
- تكونت الوثيقة من تمهيد وعدد (٩) أبواب تضمنت عدد (٢٢) فصلاً، تكونت من عدد (٢٣٦) بنداً متسلسلة تبدأ من التمهيد وتنتهي في الباب التاسع.
- تم ترقيم معايير التحليل (١-١) حيث يعبر الرقم الأول على رقم (البُعد) بينما يعبر الرقم الثاني عن رقم (المعيار)، ليتم كتابتها على محتوى الوثيقة خلال عملية التحليل، ثم حصرها.

٣. الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة، وتحليل البيانات التي تم جمعها من تحليل المحتوى للوثيقة، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences) والتي يرمز لها اختصارًا بالرمز (SPSS). وتم الاعتماد على الأساليب الإحصائية الآتية:

١. التكرارات. النسب المئوية لحساب الأوزان النسبية للمعايير وحساب درجة التوافر.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

٢. معادلة هولستي لحساب درجة ثبات محتوى التحليل.

ثانيا: تحليل محتوى الوثيقة وتفسيرها.

قامت الباحثات بتحليل محتوى وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية بجميع مكوناتها حيث تضمنت تمهيداً وعددها تسعة عشر بابًا، وكل باب يشمل مجموعة من الفصول، وقد تضمنت الأبواب والفصول مجموعة من البنود المتسلسلة؛ وعددها (٢٣٦) بندًا.

إجابة السؤال الرئيس: ما درجة توافر أبعاد التنمية المستدامة في وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية؟

للإجابة على السؤال الرئيس والحصول على درجة توافر جميع أبعاد التنمية المستدامة في كامل محتوى وثيقة سياسة التعليم بالمملكة تم استخدام حساب عدد التكرارات، والأهمية النسبية لكل معيار في البُعد، والنسبة الكلية للبعد، وهي كالآتي:

جدول (٣) درجة توافر بُعد التنمية المستدامة الاجتماعي

أبعاد التنمية المستدامة	عدد التكرار	النسبة	الدرجة
الاجتماعي	٤٥	٤٨.٩١	متوسطة
الاقتصادي	٣٦	٣٩.١٣	منخفضة
البيئي	٧	٧.٦١	منخفضة جدا
التكنولوجي	٤	٤.٣٥	منخفضة جدا
التكرار الكلي	٩٢	٣٨.٩٨	
درجة التوافر لأبعاد التنمية المستدامة		منخفضة	

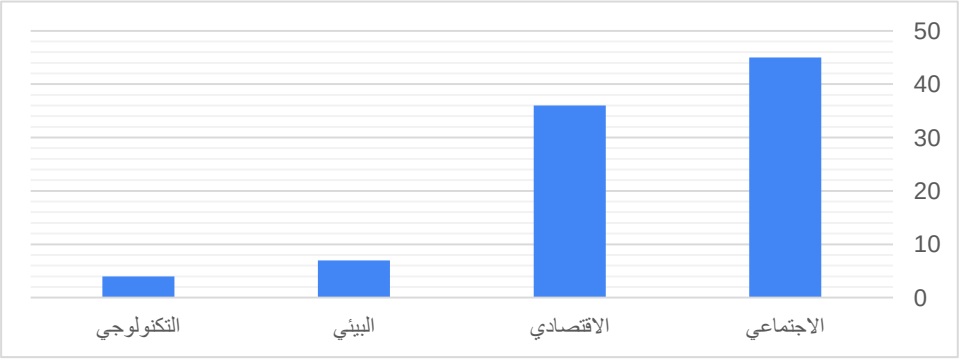

شكل (١) درجة التوافر لأبعاد التنمية المستدامة

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

- تكونت معايير التنمية المستدامة من أربع أبعاد، وهي (الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي، التكنولوجي)، وقد جاءت درجة توفرها بوثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية بنسبة (٣٨.٩٨) بدرجة منخفضة.
- تراوحت درجة التوافر لأبعاد التنمية المستدامة بين (٤.٣٥) و (٤٨.٩١) أي جاءت درجة توافرها بين المتوسطة والمنخفضة جدا.
- جاءت أبعاد التنمية المستدامة مرتبة حسب نسبة توافرها بوثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية.
- البُعد "الاجتماعي" في المرتبة الأولى، بنسبة (٤٨.٩١)، وبدرجة "متوسطة".
- البُعد "الاقتصادي" في المرتبة الثانية، بنسبة (٣٩.١٣)، وبدرجة "منخفضة".
- البُعد "البيئي" في المرتبة الثالثة، بنسبة (٧.٦١)، وبدرجة " منخفضة جدا".
- البُعد "التكنولوجي" في المرتبة الرابعة، بنسبة (٤.٣٥)، وبدرجة " منخفضة جدا".

يتضح مما سبق انخفاض درجة توافر أبعاد التنمية المستدامة "بدرجة منخفضة" إلى "منخفضة جدا" بجميع بنود وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية، وقد يكمن السبب في أنه عند إعداد الوثيقة - منذ فترة طويلة- لم يكن هناك انتشارًا لمفهوم التنمية المستدامة وأبعادها، وأهمية تضمينه داخل المحتوى الثقافي والتعليمي لتحقيق التنمية الحقيقية، كذلك خلال الفترة السابقة لم يتم تطوير بنود الوثيقة لتضمينها المفاهيم الحديثة.

وفيما يلي النتائج التفصيلية فيما يتعلّق بمعايير أبعاد التنمية المستدامة وكانت النتائج كالتالي:

إجابة السؤال الأول: ما درجة توافر بُعد التنمية المستدامة "الاجتماعي" بوثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية؟

للإجابة على السؤال الأول تم استخدام حساب عدد التكرارات، والأهمية النسبية لكل معيار في البُعد، والنسبة الكلية للبعد، كما يلي:

جدول (٤) درجة توافر بُعد التنمية المستدامة الاجتماعي

الترقيم	المعيار	رقم البند بالوثيقة	عدد التكرار	النسبة	الدرجة
(١-١)	تعزز الوثيقة تنمية الموارد البشرية بصفة مستمرة.	١-٥٣-٥٤-٨١-٩٢-١٢٢-١٢٥-١٧٠-٢٢٩	٩	٢٠.٠٠	منخفضة جدا
(١-٢)	تساهم الوثيقة في تحقيق التعليم الشامل لجميع فئات المجتمع لبناء رأس المال البشري	٩-٣٦-٥٥-٥٦-٥٧-١٠٠-١٢٣(أ)-١٢٦-١٧٤(أ)-١٨٠-١٨٨-١٩٠-١٩٢-٢١٥-٢٣٣-	١٦	٣٥.٥٦	منخفضة

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الترقيم	المعيار	رقم البند بالوثيقة	عدد التكرار	النسبة	الدرجة
	اللازم.	٢٣٦			
(١-٣)	تحقق الوثيقة الاستمرار في مبدأ العدالة بين الجنسين في فرص التعليم والتعلم.	١٠-١٤٩-١٥٣-١٥٤-١٨٧	٥	١١.١١	منخفضة جدا
(١-٤)	تعزز الوثيقة المشاركة المجتمعية.	١٩-٢١-٦٦	٣	٦.٦٧	منخفضة جدا
(١-٥)	تساهم الوثيقة في ترسيخ المواطنة الصالحة.	١٨-٤٨-٨٨-١١٠	٤	٨.٨٩	منخفضة جدا
(١-٦)	تدعو الوثيقة إلى ممارسة الحوار وقبول الآخر مع الاعتزاز بالمواطنة.	٤٥	١	٢.٢٢	منخفضة جدا
(١-٧)	تساهم الوثيقة في المحافظة على التراث الحضاري.	١٨-٤٧-١٤١	٣	٦.٦٧	منخفضة جدا
(١-٨)	تدعو الوثيقة إلى تحسين جودة حياة الأفراد.	٥-٦-٤٠-٧٠	٤	٨.٨٩	منخفضة جدا
المجموع			٤٥	١٠٠	متوسطة

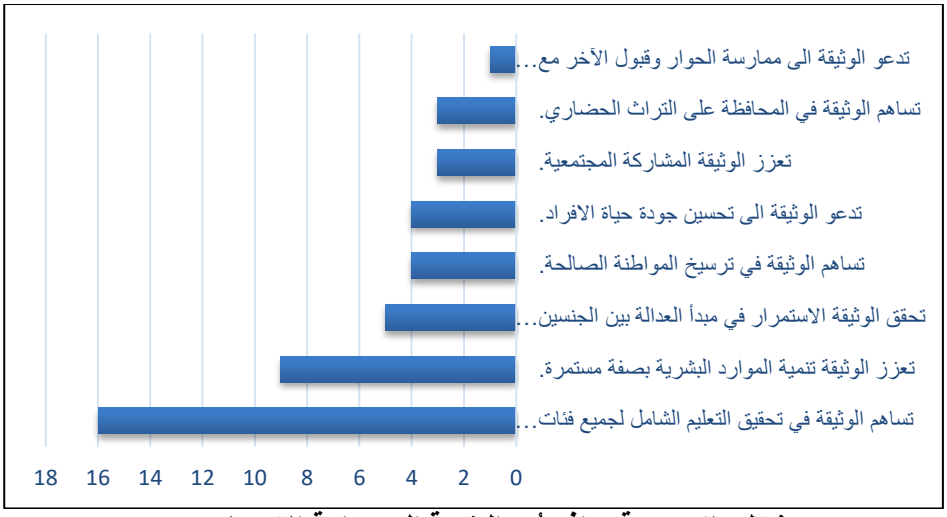

شكل (٢) درجة توافر بُعد التنمية المستدامة الاجتماعي

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

- جاءت درجة توافر البُعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بوثيقة سياسات التعليم بالمملكة بدرجة (متوسطة) بنسبة (٤٨.٩١%) مقارنة بباقي الأبعاد.
- جاء ترتيب المعايير التابعة للبعد الاجتماعي من حيث ترتيب درجة التوافر كالتالي (٢/ ١/ ٣/ ٥/ ٨/ ٦/٧/٤).
- **جاء المعيار رقم (١-٢)**: الذي ينص على " **تساهم الوثيقة في تحقيق التعليم الشامل لجميع فئات المجتمع لبناء رأس المال البشري اللازم.**"، في الترتيب الأول بدرجة (منخفضة) من حيث درجة التوافر بين معايير البُعد الاجتماعي وذلك بنسبة (٣٥.٥٦%) ويتضح تضمين محتوى وثيقة التعليم على مجموعة من البنود تضمنت توفير التعليم الشامل لجميع فئات المجتمع وللاستشهاد على ذلك بند (٩، ص٢)" تقرير حق الفتاة في التعليم بما يلائم فطرتها"، وبند (٥٦، ص٥) "العناية بالطلاب المعوقين جسميا أو عقليا"، وبند (٥٧،ص٢) " الاهتمام باكتشاف الموهوبين ورعايتهم"، بند (١٠٠، ص ٩) " إتاحة الفرصة أمام الطلاب القادرين بالجامعات والكليات"، بند (١٢٣ (أ)،ص١١) " تفتح المدارس لطلاب القرى"، بند (١٧٤(أ)،ص ١٥) "غير السعوديين"، بند (١٨٠،ص١٦) "تعليم الكبار"، بند (١٩٠،ص ١٧) " رعاية المكفوفين" ، بند (١٩٢،ص ١٧) "رعاية النابغين"، بند(٢١٥،ص ١٩) " رعاية الشباب"، بند (٢٣٢،ص ٢١) " التعليم مجاني في كافة مراحلة بدون رسوم".

يتضح من البنود السابقة أن وثيقة سياسة التعليم تضمنت ذكر فئات مختلفة من المجتمع وتوفير التعليم لها، إضافة إلى مجانية التعليم لهم بجميع المراحل التعليمية، مثل توفير التعليم بجميع مناطق المملكة، كما تم توفير مدارس تعليم البنات، وإنشاء إدارة التربية الخاصة لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، وإدارة تعليم الكبار والتعليم المستمر ورعاية الموهوبين. وقد بلغ عدد المدارس بالمملكة العربية السعودية وفق آخر بيانات صادرة عن وزارة التعليم (٤٣.٢٣٣) مدرسة بجميع مناطق المملكة و تشمل تعليم البنين والبنات والتعليم المستمر ومدارس الدمج لعام ١٤٤٣/١٤٤٤ه.

- **جاء المعيار رقم (١-١)**: الذي ينص على " **تعزز الوثيقة تنمية الموارد البشرية بصفة مستمرة**"، في الترتيب الثاني بدرجة (منخفضة جدا) من حيث درجة التوافر بين معايير البُعد الاجتماعي وذلك بنسبة (٢٠.٠٠%) ويتضح تضمين محتوى وثيقة التعليم على مجموعة من البنود تضمنت تنمية الموارد البشرية بصفة مستمرة وللاستشهاد على ذلك بند (١، ص١) " ضمان حقول التعليم ومراحلة المختلفة"، وبند (٥٣،ص٥) "مساعدة الفرد على النمو السوي"، بند (٥٤،ص٥) " التعرف على الفروق الفردية للطلاب ومساعدتهم على النمو وفق قدراتهم"، بند (٨١،ص ٧)

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

"اعداد الطالب لما يلي هذه المرحلة من مراحل حياته"، بند (١٢٢، ص١١) " تضع الجهات المختصة الخطط اللازمة لاستيعاب جميع الطلاب الذين هم في سن التعليم الابتدائي"، بند (١٢٥، ١١) " الدراسة في المرحلة المتوسطة متاحة لحملة الشهادة الابتدائية"، بند (١٧٠،ص ١٥) " تدريب المعلمين عملية مستمرة"، بند (٢٢٩،ص ٢٠) " تعتبر الدولة ان الطاقة البشرية هي المنطلق في استثمار سائر طاقاتها". .

- **جاء المعيار رقم (١-٣)**: الذي ينص على " **تحقق الوثيقة الاستمرار في مبدأ العدالة بين الجنسين في فرص التعليم والتعلم**"، في الترتيب الثالث بدرجة (منخفضة جدا) من حيث درجة التوافر بين معايير البُعد الاجتماعي وذلك بنسبة (١١.١١ %) ويتضح تضمين محتوى وثيقة التعليم على مجموعة من البنود تضمنت العدالة بين الجنسين في فرص التعليم والتعلم وللاستشهاد على ذلك بند (١٠، ص٢) " طلب العلم فرض على كل فرد بحكم الإسلام"، بند (١٤٩، ص١٣) " تنشأ كليات البنات ما أمكن ذلك"، بند (١٥٣،ص ١٣) " يستهدف تعليم الفتاة تربيتها صحيحة إسلامية"، بند (١٥٤،ص ١٣) " تهتم الدولة بتعليم البنات"، بند (١٨٧،ص ١٧) " تتولى الجهات المختصة محو الامية بين النساء".

- **جاء المعيار رقم (١-٥)**: الذي ينص على " **تساهم الوثيقة في ترسيخ المواطنة الصالحة**"، في الترتيب الرابع بدرجة (منخفضة جدا) من حيث درجة التوافر بين معايير البُعد الاجتماعي وذلك بنسبة (٨.٨٩ %) ويتضح تضمين محتوى وثيقة التعليم على مجموعة من البنود تضمنت ترسيخ المواطنة الصالحة وللاستشهاد على ذلك بند (١٨، ص ٢) " الارتباط الوثيق بتاريخ أمتنا"، بند (٣٣، ص ٣) " تربية المواطن المؤمن ليكون لبنة صالحة للامة"، بند (٤٨، ص٥) " تبصير الطلاب بما لوطنهم من أمجاد"، بند(٨٨، ص٨) "تدريبه على خدمة مجتمعه ووطنه"، بند (١١٠، ص ١٠) " إعداد مواطنين أكفاء مؤهلين علميا".

- **جاء المعيار رقم (١-٨)**: الذي ينص على " **تدعو الوثيقة إلى تحسين جودة حياة الأفراد**."، في الترتيب الخامس بدرجة (منخفضة جدا) من حيث درجة التوافر بين معايير البُعد الاجتماعي وذلك بنسبة (٨.٨٩ %) ويتضح تضمين محتوى وثيقة التعليم على مجموعة من البنود تضمنت تحسين جودة حياة الأفراد وللاستشهاد على ذلك بند (٥، ص١) " تحقق السعادة لبني الانسان"، بند (٦، ص ١) " تحقق العزة في الدنيا والسعادة في الدار الاخرة"، بند (٤٠، ص٤) " رفع مستوى الصحة النفسية"، بند (٧٠، ص ٧) " إسعاد الطفل وتهذيبه".

- **جاء المعيار رقم (١-٤)**: الذي ينص على " **تعزز الوثيقة المشاركة المجتمعية**"، في الترتيب السادس بدرجة (منخفضة جدا) من حيث درجة التوافر بين معايير البُعد

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الاجتماعي وذلك بنسبة (٦.٦٧ %) ويتضح تضمين محتوى وثيقة التعليم على مجموعة من البنود تضمنت المشاركة المجتمعية وللاستشهاد على ذلك بند (١٩، ص ٢) " جمع كلمة المسلمين وتعاونهم"، بند (٢١، ص٢) " التكافل الاجتماعي بين افراد المجتمع تعاونا ومحبةً"، بند (٦٦، ص٦) " إيلاف الطفل ونقله للحياة الاجتماعية والمشاركة".

- **جاء المعيار رقم (١-٧):** الذي ينص على " **تساهم الوثيقة في المحافظة على التراث الحضاري**"، في الترتيب السابع بدرجة (منخفضة جدا) من حيث درجة التوافر بين معايير البُعد الاجتماعي وذلك بنسبة (٦.٦٧ %) ويتضح تضمين محتوى وثيقة التعليم على مجموعة من البنود تضمنت المحافظة على التراث الحضاري وللاستشهاد على ذلك بند (١٨، ص٢) الارتباط الوثيق بتاريخ امتنا وحضارة ديننا الإسلامي"، بند (٤٧،ص ٥) " يدرس التاريخ الإسلامي دراسة منهجية"، بند (١٤١، ص١٢) " يدرس في الكليات تاريخ العلوم في الإسلام وحضارتنا الإسلامية".

- **جاء المعيار رقم (١-٦):** الذي ينص على " **تدعو الوثيقة إلى ممارسة الحوار وقبول الآخر مع الاعتزاز بالمواطنة**"، في الترتيب الثامن بدرجة (منخفضة جدا) من حيث درجة التوافر بين معايير البُعد الاجتماعي وذلك بنسبة (٢.٢٢ %) ويتضح تضمين محتوى وثيقة التعليم على مجموعة من البنود تضمنت ممارسة الحوار وقبول الآخر مع الاعتزاز بالمواطنة وللاستشهاد على ذلك بند (٤٥، ص٤) " اكتساب القدرة على التعبير الصحيح في التخاطب".

ويمكن تفسير سبب أن معيار (١-٦) جاء في الترتيب الأخير إلى أن جميع البنود لم تتضمن أي ذكر لقواعد الاتصال، وإدارة والحوار، ولكن تم الإشارة لها بطريقة غير مباشرة في البند (٤٥) بأنه لابد للمتعلم اكتساب القدرة على التعبير عن نفسه خلال التخاطب.

إجابة السؤال الثاني: ما درجة توافر بُعد التنمية المستدامة "الاقتصادي" بوثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية؟

للإجابة على السؤال الثاني تم استخدام حساب عدد التكرارات، والأهمية النسبية لكل معيار في البُعد، والنسبة الكلية للبعد، كما يلي:

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

جدول (٥) درجة توافر بُعد التنمية المستدامة الاقتصادي

الترقيم	المعيار	رقم البند بالوثيقة	عدد التكرار	النسبة	الدرجة
(٢-١)	ترسخ الوثيقة مبدأ التوازن بين الأجيال في استهلاك الموارد.	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	منخفضة جدا
(٢-٢)	تؤكد الوثيقة على أهمية احترام المهن.	٥٩-٧٨	٢	٥.٥٦	منخفضة جدا
(٢-٣)	تدعو الوثيقة إلى نشر ممارسة أنماط الاستهلاك المستدام.	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	منخفضة جدا
(٢-٤)	تساهم الوثيقة في القضاء على البطالة والفقر.	١٠١-١٦٢	٢	٥.٥٦	منخفضة جدا
(٢-٥)	تؤكد الوثيقة على أهمية العلم في النهوض الاقتصادي للدولة.	٢٨	١	٢.٧٨	منخفضة جدا
(٢-٦)	تؤكد الوثيقة على ضرورة توافق مخرجات التعليم مع سوق العمل.	٥٨-٥٩(أ)-١٠٢-١١٥-١٣٤-١٥٧-١٥٨-١٥٩-١٦١	٩	٢٥.٠٠	منخفضة
(٢-٧)	تدعو الوثيقة إلى الاهتمام بالبحث العلمي والابتكار.	١٦-٤١-٦٩-٧٨-٨٥-١١٣-١٣٥-١٣٨-١٣٩-١٤٤-١٧١-١٩٤-٢١٦-٢١٧-٢٢٧-٢٢٨(أ،ب،ج)	١٨	٥٠.٠٠	متوسطة
المجموع			٣٦	١٠٠	منخفضة

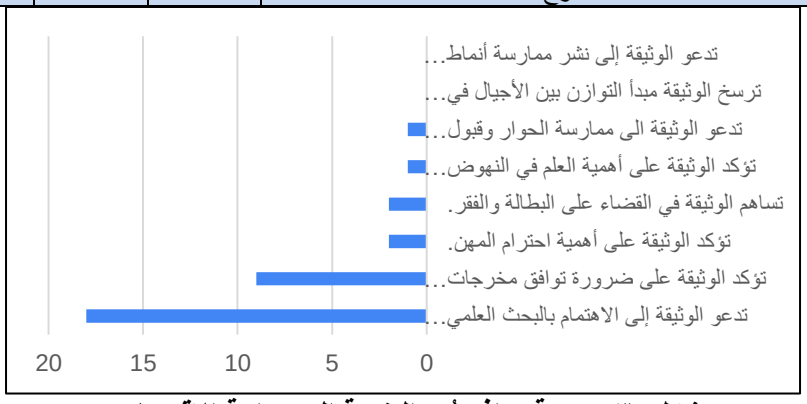

شكل (٣) درجة توافر بُعد التنمية المستدامة الاقتصادي

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

- جاءت درجة توافر البُعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بوثيق سياسات التعليم بالمملكة بدرجة (منخفضة) بنسبة (٣٩.١٣%) مقارنة بباقي الابعاد.
- جاء ترتيب المعايير التابعة للبعد الاقتصادي من حيث ترتيب درجة التوافر كالتالي (٧/ ٦/ ٢/ ٤/ ٥/ ٣/١).

- **جاء المعيار رقم (٢-٧):** الذي ينص على **" تدعو الوثيقة إلى الاهتمام بالبحث العلمي والابتكار"**، في الترتيب الأول بدرجة (متوسطة) من حيث درجة التوافر بين معايير البُعد الاقتصادي وذلك بنسبة (٥٠.٠٠%) ويتضح تضمين محتوى وثيقة التعليم على مجموعة من البنود تضمنت الاهتمام بالبحث العلمي والابتكار وللاستشهاد على ذلك بند (١٦، ص٢) " التفاعل الواعي مع التطورات الحضارية العالمية"، بند (٤١، ص٤) تشجيع وتنمية روح البحث والتفكير العلمي"، بند (٨٧، ص٧) " تعهد نشاطه الابتكاري"، بند (٨٥، ص٨) "تشويقه إلى البحث عن المعرفة"، بند (١١٣، ص١٠) " النهوض بحركة التأليف والبحث العلمي"، بند (١٣٨، ص١٢) " تتعاون الجامعات في المملكة مع الجامعات العالمية"، بند (١٤٤، ص ١٢) "تعنى الجامعة بالبحوث الإسلامية وتقوم بترجمتها ونشرها"، بند (١٩٤، ص١٧) " تهيئ للنابغين وسائل البحث العلمي"، بند (٢١٦، ص ١٩) " تعتني الدولة بإنشاء المكتبات العامة" بند (٢٢٨(ب)، ص ٢٠) "إيجاد منح دراسية ".

ويمكن تفسير سبب أن المعيار (٢-٧) جاء أعلى المعايير ببنود الوثيقة في درجة التوافر إلى أن وثيقة سياسة التعليم تضمنت جميع المراحل التعليمية بما فيها التعليم الجامعي لذلك جاءت مجموعة كبيرة من البنود تحث على البحث العلمي والابتكار، والتطوير الحضاري والابتكار وتشجيع الإنتاج العلمي.

- **جاء المعيار رقم (٢-٦):** الذي ينص على **" تؤكد الوثيقة على ضرورة توافق مخرجات التعليم مع سوق العمل"**، في الترتيب الثاني بدرجة (منخفضة) من حيث درجة التوافر بين معايير البُعد الاقتصادي وذلك بنسبة (٢٥.٠٠%) ويتضح تضمين محتوى وثيقة التعليم على مجموعة من البنود تضمنت توافق مخرجات التعليم مع سوق العمل وللاستشهاد على ذلك بند (٥٨، ص ٥) " الاهتمام الخاص بالتعليم المهني"، بند (٥٩(أ)، ص٦) "يتاح للطالب القيام بالأعمال الفنية اليدوية"، بند (١٠٢، ص٩) "تخريج عدد من المؤهلين لسد حاجة البلاد"، بند (١١٥،ص ١٠) "القيام بالخدمات التدريبية والدراسات التجديدية التي تنقل الخرجين إلى سوق العمل"، بند (١٦١، ص ١٤) " لسد احتياجات المملكة من العاملين في الميادين الزراعية والتجارية والصناعية". .

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

- **جاء المعيار رقم (٢-٢)**: الذي ينص على " **تؤكد الوثيقة على أهمية احترام المهن**"، في الترتيب الثالث بدرجة (منخفضة جداً) من حيث درجة التوافر بين معايير البُعد الاقتصادي وذلك بنسبة (٥٦.٥%) ويتضح تضمين محتوى وثيقة التعليم على مجموعة من البنود تضمنت احترام المهن وللاستشهاد على ذلك بند (بند ٥٩، ص٥) " غرس حب العمل في نفوس الطلاب والإشادة به في سائر صوره"، بند (٧٨، ص٧) " تنمية تقدير العمل اليدوي".
- **جاء المعيار رقم (٢-٤)**: الذي ينص على "**تساهم الوثيقة في القضاء على البطالة والفقر**"، في الترتيب الرابع بدرجة (منخفضة جداً) من حيث درجة التوافر بين معايير البُعد الاقتصادي وذلك بنسبة (٥٦.٥%) ويتضح تضمين محتوى وثيقة التعليم على مجموعة من البنود تضمنت القضاء على البطالة والفقر وللاستشهاد على ذلك بند (١٠١، ص ٩)" تهيئة سائر الطلاب للعمل بشكل لائق"، بند (١٦٢، ص ١٤) " تفسح الدولة المجال أمام الخرجين للعمل في المنشآت والشركات".
- **جاء المعيار رقم (٢-٥):** الذي ينص على " **تؤكد الوثيقة على أهمية العلم في النهوض الاقتصادي للدولة**"، في الترتيب الرابع بدرجة (منخفضة جداً) من حيث درجة التوافر بين معايير البُعد الاقتصادي وذلك بنسبة (٢.٧٨%) ويتضح تضمين محتوى وثيقة التعليم على مجموعة من البنود تضمنت على أهمية العلم في النهوض الاقتصادي للدولة وللاستشهاد على ذلك بند (٢٨، ص٣) " وتطوير المجتمع اقتصاديا".
- **المعايير (٢-١) و (٢-٣):** في الترتيب الأخير بدرجة (منخفضة جداً) من حيث درجة التوافر بين معايير البُعد الاقتصادي وذلك بنسبة (٠,٠٠%) فلم يتم تضمينهم بمحتوى وثيقة سياسة التعليم السعودية ضمن أي بند من البنود.

ويمكن تفسير سبب أن هذين المعيارين جاءا أقل المعايير في درجة التوافر إلى أن مبدأ التوازن بين الأجيال في استهلاك الموارد، والاستهلاك المستدام من المبادئ الاقتصادية التي انتشرت في الآونة الأخيرة مع ظهور مفهوم التنمية المستدامة، ونظرًا لعدم تحديث بنود وثيقة سياسة التعليم فلم يتم الإشارة إليهما، أو ذكرهما في أي بند من بنودها.

إجابة السؤال الثالث: ما درجة توافر بُعد التنمية المستدامة "البيئي" بوثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية؟

للإجابة على السؤال الثالث تم استخدام حساب عدد التكرارات، والأهمية النسبية لكل معيار في البُعد، والنسبة الكلية للبعد، كما يلي:

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

جدول (٦) درجة توافر بُعد التنمية المستدامة البيئي

الترقيم	المعيار	رقم البند بالوثيقة	عدد التكرار	النسبة	الدرجة
(٣-١)	تدعو الوثيقة المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية بما يضمن استمرارها للأجيال القادمة.	٧٧	١	١٤.٢٩	منخفضة جدا
(٣-٢)	تعزز الوثيقة دور النظافة في المحافظة على البيئة.	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	منخفضة جدا
(٣-٣)	ترسخ الوثيقة قيم الوعي البيئي لدى النشء.	٤٩	١	١٤.٢٩	منخفضة جدا
(٣-٤)	تدعو الوثيقة إلى المحافظة على الثروات الطبيعية.	٤٩	١	١٤.٢٩	منخفضة جدا
(٣-٥)	تحذر الوثيقة من السلوكيات السلبية تجاه البيئة.	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	منخفضة جدا
(٣-٦)	تعزز الوثيقة العلاقات المتبادلة بين الصحة والبيئة.	٥١-٦٨-٢٠٣-٢٠٥	٤	٥٧.١٤	متوسطة
(٣-٧)	تدعو الوثيقة إلى أهمية الاعتماد على الطاقة البديلة والمتجددة.	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	منخفضة جدا
(٣-٨)	تدعو الوثيقة إلى ترشيد استخدام المياه والمحافظة عليها.	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	منخفضة جدا
المجموع			٧	١٠٠	منخفضة جدا

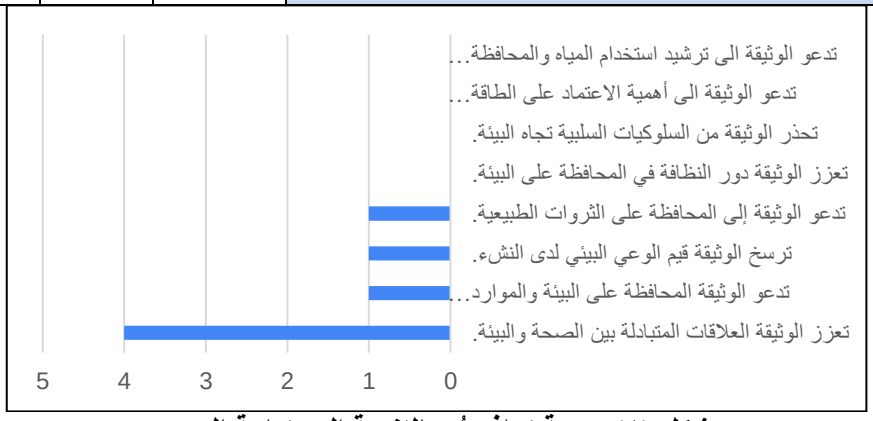

شكل (٤) درجة توافر بُعد التنمية المستدامة البيئي

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

- جاءت درجة توافر البُعد البيئي للتنمية المستدامة بوثيق سياسات التعليم بالمملكة بدرجة (منخفضة جدا) بنسبة (٧.٦١%) مقارنة بباقي الابعاد.
- جاء ترتيب المعايير التابعة للبعد البيئي من حيث ترتيب درجة التوافر كالتالي (٦/ ١/ ٣/ ٤/ ٢/ ٨/٧/٥).
- **جاء المعيار رقم (٣-٦)**: الذي ينص على " **تعزز الوثيقة العلاقات المتبادلة بين الصحة والبيئة"**، في الترتيب الأول بدرجة (متوسطة) من حيث درجة التوافر بين معايير البُعد البيئي وذلك بنسبة (٥٧.١٤%) ويتضح تضمين محتوى وثيقة التعليم على مجموعة من البنود تضمنت العلاقات المتبادلة بين الصحة والبيئة وللاستشهاد على ذلك بند (٥١، ص ٥) " تعويد الطلاب العادات الصحية السليمة، ونشر الوعي الصحي"، بند (٦٨، ص٦) " وتعويده العادات الصحية"، بند (٢٠٣، ص١٨) " توفير الشروط الصحية بالمبنى المدرسي"، بند (٢٠٥، ص١٨) "توفير العناية الصحية للطلاب علاجية كانت أو وقائية".

ويمكن تفسير سبب أن المعيار (٣-٦) جاء أعلى المعايير ببنود الوثيقة في درجة التوافر إلى أن وثيقة سياسة التعليم تضمنت بنودا شجعت على العناية بالصحة والعادات الصحية والنظافة، وتوفير الشروط الصحية بالمباني المدرسية وذلك من أجل الاهتمام بالجانب الصحي للمتعلمين، وليس بقصد تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة، لذلك هذا البند لم يتم فيه ذكر العلاقة بين البيئة والصحة بشكل مباشر كما جاء بنص المعيار.

- **جاء المعيار رقم (٣-١):** الذي ينص على " **تدعو الوثيقة المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية بما يضمن استمرارها للأجيال القادمة"**، في الترتيب الثاني بدرجة (منخفضة جدا) من حيث درجة التوافر بين معايير البُعد البيئي وذلك بنسبة (١٤.٢٩%) ويتضح تضمين محتوى وثيقة التعليم على مجموعة من البنود تضمنت لمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية بما يضمن استمرارها للأجيال القادمة وللاستشهاد على ذلك بند (٧٧، ص٧) " تعريفه بنعم الله عليه في نفسه وفي بيئته الاجتماعية والجغرافية ليحسن استخدام النعم وينفع نفسه وبيئته".
- **جاء المعيار رقم (٣-٣):** الذي ينص على " **ترسخ الوثيقة قيم الوعي البيئي لدى النشء"**، في الترتيب الثالث بدرجة (منخفضة جدا) من حيث درجة التوافر بين معايير البُعد البيئي وذلك بنسبة (١٤.٢٩%) ويتضح تضمين محتوى وثيقة التعليم على مجموعة من البنود تضمنت الوعي البيئي لدى النشء وللاستشهاد على ذلك بند (٤٩، ص ٥) " فهم البيئة بأنواعها المختلفة معرفة الثروات الطبيعية".

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

- **جاء المعيار رقم (٣-٤)**: الذي ينص على " **تدعو الوثيقة إلى المحافظة على الثروات الطبيعية"**، في الترتيب الرابع بدرجة (منخفضة جدا) من حيث درجة التوافر بين معايير البُعد البيئي وذلك بنسبة (١٤.٢٩%) ويتضح تضمين محتوى وثيقة التعليم على مجموعة من البنود تضمنت المحافظة على الثروات الطبيعية وللاستشهاد على ذلك بند (٤٩، ص ٥) "التأكيد على ثروات بلادنا ومواردها".

- **المعايير (٣-٢) و (٣-٥) و(٣-٧) و (٣-٨):** في الترتيب الأخير بدرجة (منخفضة جداً) من حيث درجة التوافر بين معايير البُعد البيئي وذلك بنسبة (٠,٠٠%) فلم يتم تضمينهم بمحتوى وثيقة سياسة التعليم السعودية ضمن أي بند من البنود.

ويمكن تفسير سبب أن هذين المعيارين جاءا أقل المعايير في درجة التوافر إلى أن مبدأ المحافظة على الماء، والاعتماد على الطاقة المتجددة، والسلوكيات السلبية مع البيئة لم تذكر في بنود الوثيقة فهذه الاتجاهات ظهرت حديثًا، وعند إعداد وثيقة سياسة التعليم لم تكن منتشرة، أو ذات أهمية لذكرها في الوثيقة والاهتمام بها في التعليم.

إجابة السؤال الرابع: ما درجة توافر بُعد التنمية المستدامة التكنولوجي بوثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية؟

للإجابة على السؤال الرابع تم استخدام حساب عدد التكرارات، والأهمية النسبية لكل معيار في البُعد، والنسبة الكلية للبعد كما يلي:

جدول (٧) درجة توافر بُعد التنمية المستدامة التكنولوجي

الترقيم	المعيار	رقم البند بالوثيقة	عدد التكرار	النسبة	الدرجة
(٤-١)	تساعد الوثيقة في تنمية راس المال البشري من خلال التدريب على المهارات الرقمية.	١٩٧	١	٢٥.٠٠	منخفضة
(٤-٢)	تساهم الوثيقة في توفير فرص تعليمية من خلال التقنيات الحديثة.	٢٠٠	١	٢٥.٠٠	منخفضة
(٤-٣)	تدعو الوثيقة إلى تحقيق بنية تحتية تكنولوجية متمكنة في قطاع التعليم.	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	منخفضة جدا
(٤-٤)	تعزز الوثيقة مبادئ المشاركة المجتمعية الإلكترونية.	٥٩(ب)	١	٢٥.٠٠	منخفضة
(٤-٥)	تقدم الوثيقة مقترحات تقنية لمواجهة المشكلات البيئية.	١١٢	١	٢٥.٠٠	منخفضة
(٤-٦)	تعزز الوثيقة أبعاد المواطنة	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	منخفضة جدا

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

	الرقمية لدى المتعلمين.				
(٤-٧)	ترسخ الوثيقة لضرورة المحافظة على أمن المعلومات والامن السيبراني.	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	منخفضة جدا
(٤-٨)	تدعو الوثيقة إلى المحافظة على كفاءة الأجهزة الالكترونية.	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	منخفضة جدا
المجموع		٤	١٠٠		منخفضة جدا

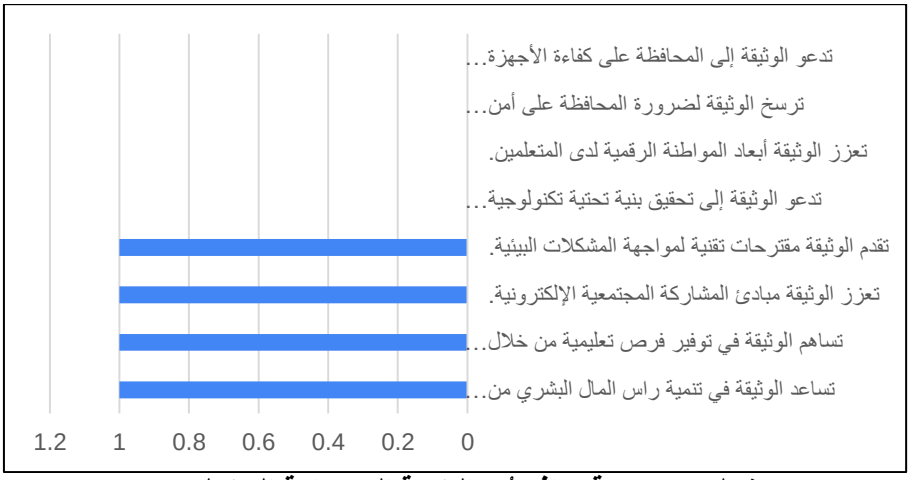

شكل (٥) درجة توافر بُعد التنمية المستدامة التكنولوجي

- جاءت درجة توافر البُعد التكنولوجي للتنمية المستدامة بوثيق سياسات التعليم بالمملكة بدرجة (منخفضة جدا) بنسبة (٤.٣٥%) لجميع الأبعاد.
- جاء ترتيب المعايير التابعة للبعد التكنولوجي من حيث ترتيب درجة التوافر كالتالي (١/ ٢/ ٤/ ٥/ ٣/ ٨/٧/٦).
- **جاء المعيار رقم (٤-١): الذي ينص على " تساعد الوثيقة في تنمية راس المال البشري من خلال التدريب على المهارات الرقمية"**، في الترتيب الأول بدرجة (منخفضة) من حيث درجة التوافر بين معايير البُعد التكنولوجي وذلك بنسبة (٢٥.٠٠%) ويتضح تضمين محتوى وثيقة التعليم على مجموعة من البنود في تنمية راس المال البشري من خلال التدريب على المهارات الرقمية وللاستشهاد على ذلك بند (١٩٧، ص١٨) " يتناول التدريب كافة الجوانب التعليمية والأجهزة العاملة بها".

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

ويمكن تفسير سبب أن المعيار (٤-١) جاء أعلى المعايير ببنود الوثيقة في درجة التوافر إلى أن وثيقة سياسة التعليم تضمنت معيارًا واحدًا تم فيه ذكر الأجهزة المدرسية المتطورة، فلم يكن في عهد إعداد الوثيقة هذا المستوى من التطور التكنولوجي في العملية التعليمة وتطبيق التحول الرقمي للتعليم، ولكنها من خلال بند واحد حثت على ضرورة التدريب على أجهزة المدرسة التكنولوجية بشكل عام.

- **جاء المعيار رقم (٤-٢):** الذي ينص على " **تساهم الوثيقة في توفير فرص تعليمية من خلال التقنيات الحديثة**"، في الترتيب الثاني بدرجة (منخفضة) من حيث درجة التوافر بين معايير البُعد التكنولوجي وذلك بنسبة (٢٥.٠٠%) ويتضح تضمين محتوى وثيقة التعليم على مجموعة من البنود تضمنت توفير فرص تعليمية من خلال التقنيات الحديثة وللاستشهاد على ذلك بند (٢٠٠، ص ١٨) "تكون المدرسة بكامل أجهزتها ونظامها محققه للأهداف التعليمية".

- **جاء المعيار رقم (٤-٤):** الذي ينص على " **تعزز الوثيقة مبادئ المشاركة المجتمعية الإلكترونية**"، في الترتيب الثاني بدرجة (منخفضة) من حيث درجة التوافر بين معايير البُعد التكنولوجي وذلك بنسبة (٢٥.٠٠%) ويتضح تضمين محتوى وثيقة التعليم على مجموعة من البنود تضمنت المشاركة المجتمعية الإلكترونية وللاستشهاد على ذلك بند (٥٩(أ)، ص ٦) " تكوين المهارات العلمية والعناية بالجوانب التطبيقية في المدرسة".

- **جاء المعيار رقم (٤-٥):** الذي ينص على " **تقدم الوثيقة مقترحات تقنية لمواجهة المشكلات البيئية**"، في الترتيب الثاني بدرجة (منخفضة) من حيث درجة التوافر بين معايير البُعد التكنولوجي وذلك بنسبة (٢٥.٠٠%) ويتضح تضمين محتوى وثيقة التعليم على مجموعة من البنود تضمنت مقترحات تقنية لمواجهة المشكلات البيئية وللاستشهاد على ذلك بند (١١٢، ص ١٠) " وإيجاد الحلول السليمة الملائمة لمتطلبات الحياة المتطورة واتجاهاتها التقنية والتكنولوجية".

- **المعايير (٤-٣) و (٤-٦) و(٤-٧) و (٤-٨)**: في الترتيب الأخير بدرجة (منخفضة جداً) من حيث درجة التوافر بين معايير البُعد البيئي وذلك بنسبة (٠,٠٠%) فلم يتم تضمينهم بمحتوى وثيقة سياسة التعليم السعودية ضمن أي بند من البنود.

ويمكن تفسير سبب أن هذين المعيارين جاءا أقل المعايير إلى أن جميع هذه البنود ترتبط بالتطور التكنولوجي والرقمي، وأن هذا الأمر تم تطبيقه حديثًا في التعليم السعودي، وهذا ما يؤكد على أن وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لا

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

تمثل الواقع الحديث بالمملكة، وأنها بحاجة إلى تطوير وتحديث، يواكب ما تم تطويره بالعملية التعليمية.

إجابة السؤال الخامس: ما المقترحات التي يمكن ان تحسن وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في توافر أبعاد التنمية المستدامة؟

وفي ضوء نتائج الدراسة التي كشفت عن نقاط ضعف وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية تقترح الباحثات مجموعة من التحسينات كالتالي:

- بينت نتائج الدراسة أن درجة توافر أبعاد التنمية المستدامة في وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية جاءت منخفضة، بنسبة (٣٨.٩٨%)، لذلك تقترح الباحثات على المسؤولين عن سياسات التعليم بالوزارة، بتضمين فصل مستقل بالوثيقة يشمل مفهوم التنمية المستدامة، وما تشمله من أبعاد لتواكب السياسات التعليمية العالمية.
- بينت نتائج الدراسة أن درجة توافر البعد الاقتصادي في وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية جاءت منخفضة، جاءت بنسبة (٣٩.١٣%)، لذلك تقترح الباحثات على المسؤولين عن سياسات التعليم بالوزارة بتضمين المفاهيم، والمبادئ، والقيم الاقتصادية، في ضوء المتغيرات الاقتصادية ببنود السياسات.
- بينت نتائج الدراسة أن درجة توافر البعد لبيئي في وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية جاءت منخفضة جداً، وبنسبة (٧.٦١%)، لذلك تقترح الباحثات على المسؤولين عن سياسات التعليم بالوزارة بتضمين المفاهيم والمبادئ الخاصة بالبيئة والمحافظة عليها ضمن بنود الوثيقة.
- بينت نتائج الدراسة أن درجة توافر البعد التكنولوجي في وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية جاءت منخفضة جداً، بنسبة (٤.٣٥%)، لذلك تقترح الباحثات على المسؤولين عن سياسات التعليم بالوزارة بتضمين المعرفة والمهارات الرقمية ضمن بنود الوثيقة.
- بينت نتائج الدراسة أن المعايير (٢-١) و (٢-٣) التابعة للبعد الاقتصادي جاءت بدرجة توافر منخفضة جداً، بنسبة (٠,٠٠%)، لذلك تقترح الباحثات على المسؤولين عن سياسات التعليم بالوزارة بإعادة صياغة بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية لتتضمن تلك المعايير.
- بينت نتائج الدراسة أن المعايير (٣-٢) و (٣-٥) و(٣-٧) و (٣-٨) التابعة للبعد البيئي جاءت بدرجة توافر منخفضة جداً، بنسبة (٠,٠٠%)، لذلك تقترح الباحثات على المسؤولين عن سياسات التعليم بإعادة صياغة بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية لتتضمن تلك المعايير.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

- بينت نتائج الدراسة أن المعايير (٤-٣) و (٤-٦) و(٤-٧) و (٤-٨) التابعة للبعد التكنولوجي جاءت بدرجة توافر منخفضة جداً، بنسبة (٠,٠٠%)، لذلك تقترح الباحثات على المسؤولين عن سياسات التعليم بالوزارة بإعادة صياغة بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية لتتضمن تلك المعايير.
- بينت نتائج الدراسة تركيز بنود الوثيقة على البعد الاجتماعي والاقتصادي، وإهمالها للبعد البيئي والتكنولوجي، لذا يجب أن يتم التوازن بين الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة.
- بينت نتائج الدراسة تكرارًا لبعض المعايير في أكثر من بند من بنود الوثيقة بنفس المضمون كمعيار (١-١) (١-٢)، و(٢-٦) (٢-٧)، فيجب حذف البنود المكررة التي تحمل نفس المعنى.
- عدم وضوح بعض البنود في ذكر بعض المعايير، ولكنها مرتبطة بفكرة المعيار كمعيار (١-٦)، (٢-٥)، (٣-٤)، (٤-٥)، لذا من الأفضل إعادة الصياغة بشكل واضح.
- بعض البنود كانت غير دقيقة في صياغتها وتعبيرها عن المعايير كمعيار (٣-٦) حيث ذكرت أهمية الوعي الصحي، ولكن لم تربطه بالبيئة بشكل مباشر، توضيح العلاقات وصياغتها بصورة دقيقة في بنود فرعية.
- بعض البنود لم يكن بينها ترابطًا، وتسلسلًا في الأفكار، ودقة في الصياغة، حيث لا بد من مراعاة التسلسل والترابط.

النتائج:

- تكونت قائمة معايير التنمية المستدامة من أربع أبعاد، وهي (الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي، التكنولوجي)، وقد جاءت درجة توفرها بوثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية بنسبة (٣٨.٩٨)، وبدرجة منخفضة.
- تراوحت درجة التوافر لأبعاد التنمية المستدامة بين (٤.٣٥) و (متوسطة) أي جاءت درجة توافرها بين المتوسطة والمنخفضة جدا.
- جاءت أبعاد التنمية المستدامة مرتبة حسب نسبة توافرها بوثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية.
- البُعد "الاجتماعي" في المرتبة الأولى، بنسبة (٤٨.٩١)، وبدرجة "متوسطة".
- البُعد "الاقتصادي" في المرتبة الثانية، بنسبة (٣٩.١٣)، وبدرجة "منخفضة".
- البُعد "البيئي" في المرتبة الثالثة، بنسبة (٧.٦١)، وبدرجة " منخفضة جدا".
- البُعد "التكنولوجي" في المرتبة الرابعة، بنسبة (٤.٣٥)، وبدرجة " منخفضة جدا".

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

- بعض المعايير لم تتحقق باي نسبة في بنود وثيقة سياسة التعليم كمعايير (٢-١) و (٢-٣)، (٣-٢) و (٣-٥) و(٣-٧) و (٣-٨)، (٤-٣) و (٤-٦) و(٤-٧) و (٤-٨).
- قدمت الدراسة مجموعة من المقترحات لتحسين الوثيقة في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.

التوصيات:

ـ أظهرت نتائج الدراسة ضعف بنود الوثيقة في تضمينها أبعاد التنمية المستدامة، لذلك يوصي بضرورة تطوير معايير إعداد ومراجعة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة لتواكب التطورات العالمية.

ـ أظهرت نتائج الدراسة تداخل مفهوم بعض البنود، لذلك يوصي بإعادة صياغة البنود المتداخلة أو التي تتسم بعدم الوضوح.

ـ أظهرت نتائج الدراسة أنه منذ إعداد وثيقة سياسة التعليم بالمملكة لم يتم تحديثها حتى الآن؛ لذلك يوصي بضرورة تحديث بنود الوثيقة، وتنفيذ مراجعة دورية، وتقويم شامل لسياسات التعليم خلال فترات محددة، أو عند الحاجة لذلك.

ـ أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر الأبعاد ضعفًا في درجة التوافر هما: البعد البيئي، والتكنولوجي؛ لذلك يوصي بضرورة إعطاء البعد التكنولوجي، والبيئي مزيداً من الاهتمام في بنود الوثيقة بغية تحقيق التنمية بشتى جوانبها وزيادة التركيز على البعد الاقتصادي.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

المراجع:

المراجع العربية:

ابن هويمل، ابتسام ناصر، والعنادي، عبير مبارك. (٢٠١٥). **تطوير نظام إعداد المعلم في المملكة العربية السعودية في ضوء تجربتي اليابان وفنلندا** .المجلة التربوية الدولية المتخصصة، مج٤, ع٢، ٣١.

بديوي، رزق منصور محمد، الصيرفي، محمد عبد الوهاب حامد بدر، وسالم، أحمد حمدي عبد الرحمن. (٢٠٢٢). **دور التعليم في تلبية متطلبات التنمية المستدامة: دراسة تحليلية**. مجلة كلية التربية، مج١٠, ع٣٠، ١٨ - ٨٤.

البراهيم، هيا بنت عبد العزيز. (٢٠١٤). **تطوير التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية**. رسالة التربية وعلم النفس، ع ٤٤، ١ - ٣٢.

بني حسن، عبير تيسير ارشيد. (٢٠٢٣). **أثر التغيير التنظيمي على تحقيق التنمية المستدامة في البلديات: دراسة حالة** بلدية جرش الكبرى (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة جرش، جرش.

البواردي، ندى عبد العزيز سليمان. (٢٠٢٠). **واقع إدارة المناطق التعليمية في المملكة العربية السعودية وتجارب بعض دول العالم: بحث مقارن** .دراسات عربية في التربية وعلم النفس، ع١١٩، ٢٠٥.

بورسلي، سبيكة حسين. (٢٠١٧). **تطوير سياسات التعليم والتدريب لتعليم الكبار من أجل تنمية مستدامة: دراسة حالة**. دولة الكويت. مجلة كلية التربية، مج٦٦، ع٢، ٨٨ - ١١٨.

جرادات، هيا رياض. (٢٠٢٣). **التحول الرقمي وأثره في التنمية المستدامة: دراسة تحليلية لآراء عينة من موظفي شركات الاتصالات الأردنية**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الزرقاء، الزرقاء.

الحربي، سعود هلال. (٢٠١٩). **السياسة التعليمية ودورها في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، التعليم ٢٠٣٠: رؤية تحليلية.** المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. عدد خاص. ١-٧٢.

الحربي، قاسم عائل، المهدي، ياسر فتحي. (٢٠١٦م). **نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية الواقع والمأمول**. الرياض: مكتبة الرشد.

الخرمان، بكر عبد الله عواد. (٢٠١٨). **التنمية المستدامة في السنة النبوية: دراسة تأصيلية**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت، المفرق.

الدوسري، راشد ظافر. (٢٠١٩). **القيم الاقتصادية في سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية**، دراسات العلوم التربوية.

الذروي، حسن علي قاسم. (٢٠٢١). **تطوير نظام التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء تجربة كوريا الجنوبية وفق أسلوب جورج بيرايدي للدراسة المقارنة**. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مج١, ع٢، ٦٩٢ – ٩٢٠

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الرافعي، محب كامل. (٢٠١٢). **دور تعليم الكبار في تحقيق التنمية المستدامة**. تعليم الجماهير، س٣٩, ع٥٩، ٣٥ - ٤٦.

الرشيدي، غازي عنيزان، ومندني، لطيفة فيصل. (٢٠١٧). الملامح المميزة لنظام التعليم في سنغافورة، وإمكانية الإفادة منها في دولة الكويت: دراسة تحليلية. مجلة كلية التربية، مج٢٧, ع١، ٩١ - ١٣٤.

السعدية، فاطمة بنت هاشل بن هلال، والحبسية، رضية بنت سليمان بن ناصر. (٢٠٢٤). **العلاقة بين ممارسة مديري المدارس للقيادة المستدامة وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في مدارس محافظة شمال الباطنة بسلطنة عمان**. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، ع٣٦، ٢٤٩ - ٢٨٢.

الشهوان، عبد العزيز بن شهوان. (٢٠١٢). **وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين**. مجلة العلوم التربوية والنفسية، مج ١٣، ع ٣، ٤٠٥ - ٤٤٠.

الصحفي، أمل عطية الله صالح، العجلان، باسمة بنت سليمان، ابن حسن، دارين، والمحيميد، يارا عبد الرحمن محمد. (٢٠٢١). **تطوير النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية في ضوء خبرة كلاً من سنغافورة، وكوريا الجنوبية، وفنلندا، وكندا**. الثقافة والتنمية، س٢١، ع١٦٨، ٧٩ - ١٦٠.

طعيمة، رشدي أحمد، (١٤٢٥)، **تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية مفهومه، أسسه، واستخداماته**. دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، ص ص ٢٢١ – ٢٢٦.

العبري، محمد (٢٠٠٩)، **تحليل المحتوى تعريفه وأهميته وخطواته**. مجلة التطوير التربوي، ٧(٤٨)، ٣٨، ص ١٢.

العتيبي، دلال تركي محمد. (٢٠٢٤). **درجة ملائمة بيئة التعلم في ضوء أبعاد التنمية المستدامة من وجهة نظر معلمات الصفوف الأولية**. مجلة بحوث عربية في مجالات التربية النوعية، ع٣٣.

العتيبي، عبد الله غازي الدعجاني. (٢٠٢٠). **آليات مقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية**. المجلة التربوية الدولية المتخصصة، مج٩, ع٢، ١٤٩ - ١٦١.

العتيبي، فارس عويض، والمنتشري، عائض أحمد. (٢٠٢٢). **السياسات التعليمية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز -حفظه الله- لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠: دراسة تحليلية**. مجلة العلوم التربوية والنفسية، مج٦، ع١٩، ٧١ - ١٠٢.

العساف، صالح حمد، (١٤٢٧)، **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**. (ط٤)، مكتبة العبيكان.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

عنايات، أيمن أنور عبد الله. (٢٠٢٠). **صنع السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية: دراسة مقارنة.** مجلة كلية التربية بالمنصورة، ع١١٢, ج١، ٦٣٠ - ٦٦٢.

غاي، فاطمة. (٢٠٢٤). **التكنولوجيا الرقمية وانعكاسها على أبعاد التنمية المستدامة بالجزائر للفترة الممتدة ما بين ٢٠٠٥ إلى ٢٠٢١م: دراسة تحليلية.** مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، مج ٦، ع ١، ٥٨٧-٦١٠.

غوص، أسرار عبد الرحمن. (٢٠٢٠م). **معايير مقترحة لبناء سياسة مستقبلية للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية.** جامعة الأزهر، مجلة التربية، مج (١) ع١٨٧، ص ص ٤٤٣-٤٧٧.

قاقيش، مايا مالك مخائيل. (٢٠١٨). **دور الحوكمة الإلكترونية في التنمية المحلية المستدامة: حالة تطبيقية في أمانة عمان الكبرى.** (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة البلقاء التطبيقية، السلط.

القحطاني، أشواق محمد، والحارثي، عبد الرحمن نفيز المذاهبي. (٢٠٢٣). **السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية بين الواقع والمأمول في ضوء البعد العالمي للمنظومة التربوية المعاصرة: دراسة تحليلية.** مجلة كلية التربية، ع١٠٨، ١٧٩ - ٢٢٧.

الكيال، رشا أحمد عبد الله. (٢٠١٩). **أثر محددات السياحة على التنمية المستدامة.** (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة مؤتة، مؤتة.

لقمان، أبكر يعقوب آدم. (٢٠٢٠). **تضمين أبعاد التنمية المستدامة في المناهج التعليمية: دراسة تحليل مضامين كتاب العلم في حياتنا للصف الثامن بمرحلة التعليم الأساسي في السودان.** مجلة أبحاث، ع١٦، ١٥٧ - ١٧٧.

محفوظ، مائسة عوض أحمد. (٢٠٢٤). **دور التربية البيئية في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة.** مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، مج ١١، ع ٤، ٢٦-٤٥.

المصري، ايمان؛ الضمرات، الاء؛ مخلص، محمد. (٢٠٢٤). **سياسات التعليم**، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع.

المنتدى الاقتصادي. (٢٠١٥) **ترتيب الدول من حيث جودة التعليم**
https://drgawdat.edutech-portal.net/archives/14608

المنقاش، سارة بنت عبد الله. (٢٠٠٦). **دراسة تحليلية لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ومقترحات لتطويرها** .مجلة جامعة الملك سعود - العلوم التربوية والدراسات الإسلامية، مج ١٩, ع ١، ٣٨١.

نوى، طه حسين، سرار، خيرة، وسي لاخضر، غربي يسين. (٢٠١٨). **سياسات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة في الجزائر.** مجلة آفاق للعلوم، ع١١، ٣٥٢ - ٣٦٧.

اليونسكو. (٢٠١٨). **اسهام المدارس في اعداد المواطن العالمي من اجل التنمية المستدامة**، منظمة الأمم المتحدة.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

https://books.google.com.sa/books?id=IIxLDwAAQBAJ&pg=PT9&hl=ar&source=gbs_selected_pages&cad=1#v=onepage&q&f=false

المراجع الاجنبية:

İnce, B. H., Dayıoğlu-Öcal, S., Soysal, N., Albayrak-Sarı, A., Bağcı, A., & Öztürk, M. (2022). Key Elements of Education for Sustainable Development in Turkey's Education: An Analysis of Policy Documents. In Educational Response, Inclusion and Empowerment for SDGs in Emerging Economies: How do education systems contribute to raising global citizens? (pp. 3-20). Cham: Springer International Publishing.

Kaur, P., & Sharma, A. (2023). The Challenges of New Education Policy 2020 of India and Sustainable Development Goal for Education: A Extensive Literature Review. Phalanx: A Quarterly Review for Continuing Debate Vol-18, No-2, 64-78.

Khadim, M., Qureshi, N., & Khan, A. M. (2021). Content Analysis of National Education Policy 2017: Educational Exertions towards Education for Sustainable Development in Pakistan. Journal of Educational Research (1027-9776), 24(1).

Læssøe, J., & Mochizuki, Y. (2015). Recent trends in national policy on education for sustainable development and climate change education. Journal of Education for Sustainable Development, 9(1), 27-43.

Rai Puri, S. (2017). Critical Analysis of India's Education Policy: Determining Objectives, Outcomes and Flaws. https://nickledanddimed.com

Varadharaj, H. (2023). SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS AND NATIONAL EDUCATION POLICY: A SYNERGISTICAPPROACH. Impact Of New Education Policy Among Future Generation. Vol 1. ISBN: 978-93-94004-25-2

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472